المسؤولية الاجتماعية للشركات
دراسة في أخلاقيات الأعمال

محمد كمال الجيزاوي*

mckama12011@art.kfs.edu.eg

ملخص

تعد أخلاقيات الأعمال أحد أهم فروع الفلسفة التطبيقية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت نتيجة سلوكيات غير مرغوب فيها في مجال الأعمال، خاصةً قيام الشركات الكبرى بتصرفات غير أخلاقية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وبرغم ظهور أخلاقيات الأعمال إلا أنه ظهرت فجوة في التطبيق العملي، فظهرت ضرورة إلزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية التي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تكون عليه، فظهرت الحوكمة التي تداخلت في مجالات عديدة، وتسعى لسد الفجوة بين القانون والجوانب الأخلاقية في اتخاذ القرار. واعتمدت الحوكمة على تنظيم العلاقة بين الملاك وبين أصحاب المصالح المختلفة، وحماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية معتمدة على مجموعة من الركائز، أهمها الشفافية، والإفصاح، وإلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية.

رغم تعدد تعريفات المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها تركز على مساهمة الشركة في تحمل المسؤوليات تجاه مختلف أصحاب المصلحة. كما تشمل عدة جوانب، منها الجوانب الاقتصادية والقانونية والإنسانية والأخلاقية. تتركز في مجالات معينة، وخاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتوظيف وحماية البيئة، وذلك في إطار من المسؤولية الأخلاقية. ونتناول المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال بيان نشأتها وتطورها، والتعريفات المختلفة لها، والآراء المؤيدة والمعارضة لوجودها، ومبادئها الأساسية، والعلاقة بينها وبين النظم المختلفة في المجتمعات، ومجالاتها، ثم بعض نماذج للشركات المطبقة لها في مصر، ونختم ببيان النتائج التي توصلنا إليها وتوصياتنا

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الأعمال، حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، مبادئ ومجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر

* مدرس فلسفة الأخلاق- قسم الفلسفة - كلية الآداب- جامعة كفر الشيخ

مقدمة

تعد أخلاقيات الأعمال أحد أهم فروع الفلسفة التطبيقية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت نتيجة سلوكيات غير مرغوب فيها في مجال الأعمال، خاصةً مع زيادة الشركات الدولية متعددة الجنسيات، وزيادة الأسباب التي تدفعها وتدفع العاملين بها للقيام بتصرفات غير أخلاقية في سبيل تحقيق أكبر قدر من الأرباح. فظهرت أخلاقيات الأعمال لتضع للشركات والإدارة والعاملين معايير واضحة للتميز بن السلوك الصحيح والخاطئ في العمل.

على الرغم من ظهور أخلاقيات الأعمال إلا أن الدراسات أثبتت وجود فجوة في إدراك القيم والسلوكيات الأخلاقية التي يجب أن تلتزم بها الشركات، ووجود هذه الفجوة في التطبيق العملي يؤدي لغياب ما ينبغي أن يكون على الصعيد العملي، ومن هنا كانت ضرورة إلزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية التي تمثل الحد الأدنى لما يجب عليها القيام به، فظهرت الحوكمة التي تداخلت في مجالات عديدة تنظيمية، واقتصادية، واجتماعية للشركات، وتسد الفجوة بين القانون واللوائح من جانب، وبين الجوانب الأخلاقية في اتخاذ القرار سواء على مستوى الدول أو الشركات من جانب آخر. وتسعى الحوكمة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق، ومساعدة الدول في التحول لاقتصاديات السوق. وعلى مستوى الشركات تزيد من ثقة المساهمين في الشركة. ولتحقيق أهدافها تقوم الحوكمة على مجموعة من القواعد لعل أهمها: تنظيم العلاقات بين الملاك أو حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة، وبينهم وبين مديري الشركة. وجوانب أخرى اجتماعية مثل حماية حقوق الأقلية، وصغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأغراض اعتمدت

الحوكمة على مجموعة من الركائز لعل أهمها الإفصاح والشفافية، وإلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية في علاقة ثنائية بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بحيث تكون كل منهما سبباً ونتيجة للأخرى.

هناك العديد من المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك مواطنة الشركة، والشركة الأخلاقية، والحوكمة الرشيدة للشركات. وعلى الرغم من تنوع هذه المصطلحات، إلا أنها تركز في النهاية على مساهمة الشركة في تحمل المسؤوليات تجاه مختلف أصحاب المصلحة. كما تشمل المسؤولية الاجتماعية عدة جوانب، من بينها الجوانب الاقتصادية والقانونية والإنسانية والأخلاقية. كما تتركز في مجالات معينة، خاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتوظيف، وحماية البيئة، وذلك في إطار من المسؤولية الأخلاقية التي تعرف بأنها "شعور الإنسان بالتزامه أخلاقياً بنتائج أعماله الإرادية فيحاسب عليها إن خيراً وإن شراً، وهي وثيقة الصلة بمشكلة الحرية. وقانونا هي التزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون" [١]. حيث يجب على الفاعل الذي سبب ضرراً للغير أن يعوض المتضرر عن الضرر الذي أوقعه به، سواء كان ذلك بإرادته، أم بإهماله، أم بتهوره "ولهذا الشعور بالمسؤولية جانبان: أحدهما متعلق بالماضي، وهو شعور المرء بالأخطاء التي ارتكبها في بعض مراحل حياته، والآخر يتعلق بالمستقبل، وهو شعور المرء بوجوب اضطلاعه ببعض الأعمال المنتظرة، وإقدامه على تحصيل بعض النتائج المرجوة" [٢]. ويكون الشخص مسئولاً عن الأعمال الصادرة منه، أو ممن هو مسئول عنهم، أو من الأشياء تحت رقابته[٣]، والمسئولية هنا هي مسئولية الشخص عن الفعل الضار، أي عن الضرر الذي يحدث للغير إخلالاً بواجبه

العام بعدم الإضرار بالغير[٤]. وتدور المسئولية في بحثنا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والشركة هي عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بتقديم حصة من المال أو العمل بهدف استغال مشروع مالي وتوزيع الأرباح ا الخسائر الناجمة عنه، ويكون للشركة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مؤسسيها، فإن كانت الشركة مساهمة فإنها يكون لها أسهم متساوية القيمة ويسئل الشريك في حدود حصته في الشركة فقط اذا أصبحت ديون الشركة أكبر من أصولها[٥].

ونظراً لانتشار المسؤولية الاجتماعية للشركات والأدوار المختلفة التي تلعبها في كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذلك التنمية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة فقد كان من الضروري تناولها من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات التي تثيرها مثل:

١-كيف ظهرت أخلاقيات الأعمال؟ وما هي الآراء المؤيدة والمعارضة لوجودها؟

٢-ما هي الحوكمة، وأبعادها؟

٣- هل توجد علاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية؟

٤-ما هي الآراء المؤيدة والمعارضة للمسئولية الاجتماعية للشركات؟

٥- هل هناك مزايا تعود على الشركات، والمجتمع، وأصحاب المصالح المختلفة، من التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية؟

٦-ما هي المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهم مبادئها؟

٧- هل تجد علاقة بين النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

٨-ما هي أهم المجالات التي تظهر فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

٩- هل يوجد اهتمام ب المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر؟

ونتناول هذه التساؤلات بالشرح والتحليل استناداً إلى خصائص المنهج التحليلي المقارن لإيجاد تفسير أقرب للصواب فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي ظهر نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية في العقود الأخيرة.

فمن جانب يعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال قراءة تطور ظهور أخلاقيات الأعمال، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن جانب آخر يعتمد البحث على المنهج التحليلي عن طريق تحليل المفاهيم الأساسية المختلفة والعلاقة بينها. كما يعتمد البحث منهجية نقدية بين الآراء المختلفة في الموضوعات التي يتناولها البحث مع توضيح الأسس التي يستند إليها كل اتجاه، والمقارنة بينها وترجيح ما يراه الباحث أجدر الترجيح.

لذا؛ يتناول الباحث موضوع البحث في مقدمة، ومبحثين، مزيلاً بخاتمة يتناول فيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

أخلاقيات الأعمال والحوكمة

أولاً: أخلاقيات الأعمال:

ارتبط الفكر الاقتصادي عبر آلاف السنين بدءً من أفلاطون وأرسطو إلى آدم سميت ارتباطاً وثيقاً بالانعكاسات الميتافيزيقية، واللاهوتية، والأخلاقية. حيث تعامل فلاسفة اليونان مع علم الاقتصاد كجزء من تأملاتهم حول الصالح العام. وفي العصور الوسطي أخضع اللاهوتيون الاقتصاد للقواعد الدينية، مما دفع فلاسفة عصر التنوير للسعي لتأسيس الاقتصاد من منظور إنساني يحرره من القيود الدينية[٦].

أدى التطور الاقتصادي في العصر الحديث إلى ظهور أخلاقيات العمل والتي لا تعتبر عنصر متميز عن الأخلاق، بل أحد فروع الأخلاق ظهرت نتيجة "شيوع بعض الأعمال غير المرغوب فيها، مما ولد الإحساس المتزايد بأن المنظمات أصبحت في تصرفاتها ومواقفها أقل أخلاقية مما كانت عليه في السابق، مما يبرز الحاجة للأخلاقيات في المنظمات، كما أن تعقد وتداخل المصالح في المنظمات الحديثة جعلها أمام حالات معقدة يصعب فيها الحكم على ما هو صواب وما هو خاطئ من الناحية الأخلاقية، وزيادة الأسباب التي تدفع العاملين سواء في الإدارة أو الوظائف الأخرى إلى الانتهاكات الأخلاقية" [٧]. ومن الأسباب التي تدفع الأفراد للأعمال غير الأخلاقية السعي للكسب الشخصي الأناني بوسائل تتجاوز القواعد والمعايير الأخلاقية للسلوك، المنافسة الشرسة في ظل العولمة، استهداف تعظيم الربح والثروة فقط بغض النظر عن القيم

الأخلاقية، التعارض بين الثقافات في الشركات متعددة الجنسيات مما ينشئ الكثير من المشكلات الأخلاقية نتيجة اختلاف السلوك الأخلاقي من ثقافة لأخرى، وكذلك ضخامة القوانين واللوائح التي تخضع لها الشركات العالمية أو متعددة الجنسيات مما يجعلها عرضة لانتهاكات وممارسات لا أخلاقية، سواء كانت مخلة بالمصلحة العام مثل جرائم الفساد الإداري كالاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ، أو مخالفة القانون وغياب الشفافية في العقود الحكومية، أو التعيينات من الأبواب الخلفية. . . الخ[٨].

أدت المخالفات السابقة إلى ظهور أخلاقيات الأعمال التي يعرفها البعض بأنها تطبيق المعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة، أو تطوير القرار الإداري للمؤسسة بحيث يصبح خياراً أخلاقياً يأخذ في الاعتبار ما هو صحيح وجيد للفرد والمجموعة والمنظمة الأخلاقية[٩]. وبينما يركز البعض في تعريفه لأخلاقيات الأعمال على تأثيرها في سلوكيات أصحاب المهنة حيث تعرف بأنها "المبادئ والمعايير التي تعتبر أساساً لسلوك أفراد المهنة المستحب والتي يتعهد أفراد المهنة بالتزامها" [١٠]، فإن هذا التعريف يصلح في رأينا لتعريف الأخلاق المهنية وليس أخلاقيات الأعمال، التي يعرفها البعض بأنها "معايير وقواعد واضحة تساعد الموظفين على التمييز بين السلوك الصحيح والخاطئ في العمل" [١١]، وبأنها مبادئ تحدد سلوك الأفراد في المؤسسة[١٢]. وهو تعريف يختصر أخلاقيات الأعمال في الجانب الوظيفي للعاملين في المؤسسة، بينما أخلاقيات الأعمال مصطلح أعم وأشمل لا يقتصر على العاملين فقط. وفي المقابل يعرف البعض أخلاقيات الأعمال تعريفاً يركز على أصحاب العمل حيث تعرف بأنها "مجموعة القيم الاعتبارية والمعايير السلوكية التي يرسمها رجال

الأعمال خلال نشاطهم اليومي ضمن إطار اتخاذ القرارات وحل المشكلات المتعلقة بفعاليتهم وأنشطتهم وانعكاسات تلك القرارات وحلول المشاكل والمعوقات على البيئة المحيطة" [١٣]، وهو ما لا يصلح كذلك لتعريف أخلاقيات الأعمال الجوانب المتعددة. لذلك تعرف أخلاقيات العمل بالمعني التقليدي بأنها "السلوكيات المقبولة في السياقات التنظيمية والتجارية، فحينما توصف شركة بأنها أخلاقية، فإن ذلك يشير عادةً إلى درجة تصرفها بطريقة أخلاقية، وأن المنظمات الأخلاقية هي تلك التي تأخذ في الاعتبار جميع أصحاب المصلحة ضمن أهدافها، وتسعى إلى عدم إلحاق الضرر أو على الأقل تقليل آثار الأضرار الناجمة عن عملها" [١٤]. ويفصل إيدموند بايم Edmund F. Byrne العمل الأخلاقي في مجال الأعمال بأنه يتم التعبير عنه في ردود المستهلكين، والقرارات الخاصة بالشركة، كما يظهر في مقترحات المساهمين، ويتم تعزيز الضغط الاجتماعي على الشركات لاتباع سلوكيات أخلاقية إذاً أصبح هذا الضغط موضوعاً للمشاعر العامة بشكل واسع[١٥] وذلك مع مراعاة أن الخلفية والسمات الثقافية والتاريخية المميزة لكل دولة تؤدي إلى حساسية مختلفة للمشكلات المطروحة، كما تظهر مشكلات مختلفة عن التي توجد في مجتمعات أخرى ذات سمات ثقافية مختلفة[١٦].

حدث جدل حول مدي أهمية أخلاقيات الأعمال حيث يذهب ميلتون فريدمان Milton Friedman إلى أنه رغم أن رجل الأعمال يتحمل مسؤوليات أخرى كزوج أو أب أو عضو في المجتمع، إلا أن الشركة نفسها ليست وكيلاً أخلاقياً، وبالتالي لا يمكن أن تكون مسؤولة عن آثار أعمالها على أصحاب

المصالح المختلفة، وإنما تكون مسؤولة فقط عن تحقيق أرباح[١٧]. في المقابل فإن الرأي الراجح يرى ضرورة التزام الشركة بأخلاقيات الأعمال، وعدم وجود تعارض بين تحقيق الشركة للربح المادي وبين الالتزام بأخلاقيات الأعمال، بل ارتباطهما ارتباطاً لزومياً، وتغير التركيز منذ منتصف الستينات والسبعينات في مجال أخلاقيات العمل حيث تحول التركيز من المسؤولية الشخصية إلى مسؤولية الشركات، وأصبح مفهوم مسؤولية الشركات مفهوماً سائداً في مجال أخلاقيات الأعمال[١٨]. كما اتضح الخسائر الكبيرة التي تجنيها الشركات نتيجة عدم التزامها بأخلاقيات الأعمال حيث "تتكلف الشركات الكثير نتيجة تجاهلها الالتزام بالمعايير الأخلاقية، مثل التعرض للكثير من الدعاوي القضائية. كما أن التزام الشركة بالقواعد الأخلاقية يعزز سمعتها على الصعيد الداخلي والخارجي، فأصبح حصول الشركات على بعض الشهادات العالمية مثل الأيزو مرتبط بالتزام الشركة بالعديد من المعايير الأخلاقية" [١٩]. ولا يمكن الاعتماد على القانون بمفرده لتنظيم النشاط التجاري، فاحترام القوانين الدولية، وقوانين الوطن الأم للشركة، وقوانين الدولة التي تمارس فيها أنشطتها يكفل عدم مخالفة القانون، لكنه لا يكفل أخلاقية تصرفات الشركة، وبالتالي فالالتزام بالقانون معيار ضروري لأنشطة الشركة لكنه غير كاف في تقييم نشاطها[٢٠]، لذلك على الشركات الالتزام بعدم القيام بالممارسات التجارية الخادعة لأن ذلك يترتب عليه اضطراب أسواق المال، كما يجب طبقاً "للأخلاق الكانطية ألا نتعامل مع شخص ما على أنه مجرد وسيلة، ولكن يجب أيضاً أن نحترم إنسانيته. لنأخذ مثالاً واضحاً، لا يجوز عمل مهاجرين غير شرعيين في ظروف قريبة من العبودية، تهديدهم بالترحيل ما لم يعملوا لمدة ١٦ ساعة مقابل أجر زهيد، لأن مثل هذا الابتزاز لا يحترم قدرتهم

على الموافقة بحرية. كما يجب على صاحب العمل ألا يزيد في التكلفة على حساب العملاء طبقاً لأخلاق الواجب، وهو ما يحقق مصلحة صاحب العمل بالحفاظ على عملائه في ذات الوقت" [٢١].

تستمد أخلاقيات الأعمال مصادرها من ثلاثة أركان رئيسية هي القوانين والتشريعات التي تحدد سلوكيات الأفراد والمؤسسات، الأسس التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية المستندة على القيم المشتركة بين الأفراد [٢٢].

ثانياً: حوكمة الشركات:

كان لنجاح العولمة وازدهار الشركات الدولية متعددة الجنسيات آثاره الإيجابية الكبيرة، ولكنه في الوقت ذاته ترتب عليه العديد من التأثيرات السلبية أهمها فيما يخص المستهلك الغش في السلع، والتلاعب في الأسعار، وحجب المعلومات عن المستهلك، والقصور في خدمات ما بعد البيع. أما العاملين فتعرضوا لتهديدات تتعلق بصحتهم وسلامتهم الناتجة عن استخدام مواد رديئة في الإنتاج وضعف التدريب للعاملين على المدى البعيد، وسوء العلاقات الإنسانية، وعدم المشاركة في اتخاذ القرار وسوء التوظيف. كذلك تضررت البيئة بشدة بسبب تزايد العمليات الصناعية غير المحافظة على البيئة ومخلفات الإنتاج. وعلى المستوى الاجتماعي انتشرت الرشاوي بين الشركات الكبرى للحصول على العقود الكبيرة، وتسببت سلوكيات الشركات في ازدياد الفساد في المجتمع خاصة بين أبناء المدن. أدت هذه المشكلات وغيرها الكثير إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها الاجتماعي في الدول التي تعمل بها [٢٣]. الغريب في الأمر أن الدراسات تظهر وجود فجوة في الإدراك بين القيم والسلوكيات الأخلاقية التي تتبناها المنظمات، حيث تظهر ارتياح أغلب أصحاب المناصب العليا

لسلوكيات ترتكبها شركاتهم تصل إلى درجة الجرائم الخطيرة، وأن نسبة ٢٠ % منهم فقط يرون في تحميل نفقات الترفيه الشخصي الخاصة بهم على حسابات الشركة أمر غر مقبول على الإطلاق، وأن ٤٠ % منهم يرون عدم وجود مشكلة في العبث البسيط بمصروفات الأعمال[٢٤]. ومن المشكلات الناجمة عن سلوكيات الشركات انتهاك حقوق الاستقلال الذاتي مثل انتهاك الخصوصية، وحرية الأفراد في تكون الجمعيات وحرية التعبير، وكذلك تدخلها في السلوك الخاص للموظفين حين تحاول الشركات التدخل فيها سواء تعلقت هذه السلوكيات بالعمل كالنشاط النقابي أو بالحياة السياسية أو الشخصية، وذلك من خلال التهديدات مثل التجسس على الموظفين، وإجراء اختبارات المخدرات، واختبارات كشف الكذب، والتدابير العقابية مثل عدم تلقي الترقيات والفصل وغير ذلك من عقوبات. وفي الوقت الذ تحدث فيه هذه الانتهاكات بشكل مباشر ومتكرر في الدول غير الديمقراطية وأحياناً بالتواطؤ مع أجهزة الأمن، فإنها تحدث بشكل غير مباشر في الدول الديمقراطية بشكل غير مباشر[٢٥].

وقد أظهرت الموجة الأخيرة من فضائح الشركات في أمريكا وأوروبا ومعظم بلدان العالم أن "أن السلوك غير الأخلاقي وغير الأخلاقي من قبل منظمات الأعمال يمكن أن يكون له عواقب سلبية كبيرة على المساهمين والموظفين وصناديق استثمار المعاشات التقاعدية والعملاء والعديد من الشركات الصغيرة. التي تم تداولها مع هذه الشركات" [٢٦]. مما أدى لظهور وزيادة الاهتمام بحوكمة الشركات والتي تشير إلى "القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وبين المساهمين حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (العمال، الموردين، الدائنين، البنوك وكذلك العملاء أو المستهلكين. .

.إلخ) من جهة أخرى، فهي بمعنى آخر تحقيق العلاقة المتوازنة بين مجلس إدارة الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة" [٢٧]

١- **تعريف حوكمة الشركات:** نظراً لحداثة مصطلح حوكمة الشركات حاول كثير من العلماء التوصل إلي تعريف محدد باللغة العربية "لمصطلح Corporate Governance يعكس المعنى المقصود به، إلا أن زيادة انتشار العولمة واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت. فظهرت العديد من المصطلحات الشائعة الاستخدام، مثل إرشادات الشركات، وحوكمة الشركات، وإجراءات الحوكمة، وإجراءات الرقابة، والشركات الرشيدة، والإدارة الرشيدة، والإدارة ذات السلطة الجيدة، والحوكمة، إلخ ومع ذلك، فإن المصطلح الأكثر استخداماً هو مصطلح حوكمة الشركات" [٢٨]. وهذا التباين الكبير يوضح عدم وجود تعريف ومتفق عليه بين الباحثين، "ويرجع ذلك إلي تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر علي المجتمع والاقتصاد ككل" [٢٩]. لهذا فإنه "لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الإدارة المتفق عليه بين جميع الاقتصاديين والخبراء القانونيين والمحللين والكتاب والباحثين، ولكن هناك العديد من التعاريف والمفاهيم، وفقا لمصالح واهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين" [٣٠].

وقد تداخلت تعريفات الحوكمة ومنها أنها نظام لتوجيه ورقابة عمل المنظمة، مصمم لتحقيق أهدافها وتحقيق معايير المسؤولية والنزاهة والشفافية اللازمة[٣١]، أو أنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والأنظمة والقرارات التي من شأنها ضمان الانضباط والشفافية والعدالة بما يحقق الجودة والأداء

المتميز من خلال تفعيل إجراءات إدارات الوحدة الاقتصادية المتعلقة بتنمية الموارد الاقتصادية لتقديمها لجميع أصحاب المصلحة[٣٢]. كما عرفت بأنها القواعد والأنظمة والإجراءات المتخذة لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين المرتبطين بهم وتسري هذه القواعد والأنظمة والإجراءات على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة والمؤسسات المالية. تأخذ شكل الشركات المساهمة[٣٣]. أو أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والسيطرة عليها، وتشمل العلاقات بين مساهمي الشركة، ومجلس الإدارة، والإدارة العليا، وتغطي هذه العلاقات الإطار الذي يتم فيه تحديد أهداف الشركات ورصد الأداء. وتشمل حوكمة الشركة السلطة والمساءلة والإشراف والقيادة والتوجيه والسيطرة التي تمارس في عملية إدارة المنظمات[٣٤]. كما ظهر تعريف اللجنة البريطانية في تقريرها السنوي سنة ١٩٩٢ بأنه النظام الذي به تدار وتراقب الشركات[٣٥]. وعرفت منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ومراقبة وتوجيه الشركات، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين جميع الأطراف ذات الصلة (على سبيل المثال، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة)، ويوضح هيكل الحوكمة قواعد ومبادئ اتخاذ القرار في الشركة. [٣٦]

وفي الوقت الذي يركز فيه البعض في تعريف حوكمة الشركات على الشق الأخلاقي فيعرفونها بأنها "مجموعة فرعية من الأخلاقيات. تغطي قرارات المجلس في المسائل التي لا ينص عليها القانون واللوائح، من خلال مبادئ المحاسبة وديناميكيات سوق رأس المال. وفي ضوئها تقرر المجالس في ضوء

السؤال: ما الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله" [٣٧]. فإن هناك آراء أخرى تركز على الجانب القانون حيث يعرفون حوكمة الشركات بأنها "الترتيبات القانونية والثقافية والمؤسسية التي تشمل ما يمكن أن تقوم به الشركة العامة؛ من له الحق في السيطرة على الشركة؛ كيف يتم تنفيذ الضوابط التي ينص عليها نظام الشركة والقوانين المختلفة؛ وكيف يتم تخصيص المخاطر والعوائد على حصص الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة" [٣٨].

تم تعريف حوكمة الشركات من طرف بعض الهيئات الدولية، ومنها تعريف الأمم المتحدة في تقارير برامج الأمم المتحدة التنموية PNUD عام ٢٠٠٢ بأنه يتضمن "توافق الآراء، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والفعالية والكفاءة، والإنصاف والشمولية، والالتزام بسيادة القانون، كما يضمن التقليل لأدنى حد من الفساد، وضمان حقوق الأقليات، كما يستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية" [٣٩]. كما يعرفها البنك الدولي بأنها نظام يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها، وخضوع كل من الشركة وأصحاب رأس المال، والمنظمين لمزيد من المساءلة وإلزامهم بالمساءلة والكفاءة والشفافية، مما يبني بدوره الثقة في الشركة. وبالتالي تصبح الشركات ذات الحوكمة الجيدة ذات مخاطر مالية وغير مالية ضعيفة، وتزيد إمكانية حصولها على تمويل خارجي، والحد من المخاطر بسبب الفضائح المالية، وعلى مستوى الدولة تؤدي حوكمة الشركات إلى الشفافية والإفصاح مما يساهم في تكوين رأس مال قوي، وتزيد الاستثمارات، وتقل احتمالات التعرض للأزمات المالية لأدني درجة ممكنة[٤٠].

وتعدد التعريفات إلى هذه الدرجة الكبيرة يرجع لطبيعة الموضوع وحداثته وفي نفس الوقت مما أدى إلى "وجود وجهات نظر متنوعة لأن الباحثين

المختلفين يحققون في جوانب مختلفة، كما ترتبط التعريفات بسياقات ثقافية مختلفة وخلفيات فكرية ومصالح شخصية للعلماء" [٤١]. وكذلك يمكن أن ترجع هذه الاختلافات إلى "الاختلافات الجغرافية والتاريخية العميقة والتفسير الفردي لهذه المفاهيم عملياً. وكذلك المستويات المختلفة التي يمكن من خلالها دراسة حوكمة الشركات، فضلاً عن العوامل المؤسسية والثقافية" [٤٢] مما أدى في النهاية إلى عدم الاتفاق على تعريف واحد محدد لحوكمة الشركات.

٢- **أهمية حوكمة الشركات وأبعادها:** كانت أهمية حوكمة الشركات أحد الدوافع القوية للاهتمام بها، وتقديم تعريفات مختلفة لها، ذلك أن "حوكمة الشركات هي سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع كله؛ وذلك لأنه من خلال تلك الآلية يتم توفير قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثمارات الأفراد، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات؛ ومن ثم تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات" [٤٣].

كما ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أنها تؤدي إلى العمل علي كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق، بحيث يمكنها جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يمكنها من خلق فرص عمل جديدة، وتزيد أهمية الحوكمة في الدول النامية حيث تحقق العديد من الأهداف ومنها أن تطبيق الحوكمة يوفر شرعية للحكومات تجاه الجمهور عند تنفيذ سياسات الخصخصة لتطوير هيكل مؤسسي أكثر فعالية يزيد التنمية، كما أن البلدان النامية تعاني من مشاكل تتعلق بالتفاوض على الديون مع المنظمات المانحة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فتصبح ملزمة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي لتحرير اقتصاداتها، وبوجه عام، يمكن القول

إن قوى العولمة تفرض ضغوطا متصاعدة على البلدان النامية لإصلاح نظم حوكمة الشركات الخاصة بها، بالإضافة إلى مجموعة من الفوائد تجنيها الدول النامية من تطبيق الحوكمة مثل "معدلات النمو العالية والمستدامة، وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني" [٤٤] ولا يتوقف الأمر على الدول النامية فقط بل يمتد للدول الكبرى حيث أصدر الاتحاد الياباني للمنظمات الاقتصادية بياناً "يؤكد على أهمية تحسين الإفصاح عن الشركات اليابانية لتحفيز نمو معاملات الأسهم في أسواق الأسهم المحلية" [٤٥].

كما يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة ثقة المساهمين في الشركة، حيث تظهر الدراسات والأبحاث وجود ارتباط إيجابي بين جودة الحوكمة في الشركات واستعداد المستثمرين للمساهمة في هذه الشركات، فتظهر دراسة أجرتها مؤسسة ماكنزي في ٢٠٠٢ شملت أكثر من ٢٠٠ شركة استثمار دولية أن ٨٠% من المستطلعين أبدوا ميلاً نحو شراء أسهم الشركات التي اعتبروها ذات نظام حوكمة مناسبة. واعتبر المستثمرون المستطلعون أن ضم مجلس إدارة الشركة لأعضاء مستقلين من أهم المميزات التي تؤثر في حكمهم على جودة الحوكمة في الشركة، وأن توفر معلومات كافية حول نظم الحوكمة في الشركات يؤثر إيجابياً في قرارهم الاستثماري[٤٦]. كما يترتب على تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات على الوحدة الاقتصادية زيادة قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، والقضاء على الفساد داخل الشركات وخارجها من خلال تأسيس مبدأ الشفافية[٤٧]،

مما سبق نجد أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد، وأهم هذه الأبعاد:

أ. البعد الإشرافي والرقابي Oversight and Control: ويتعلق بتفعيل الدور

الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية. وتدعيم وتفعيل الرقابة سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي للشركة[٤٨].

ب. البعد الأخلاقي Ethics: ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة، وأمانة[٤٩].

ج. البعد الاقتصادي أو الاستثماري investments dimension[٥٠]: والذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية. التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل ويتضمن هذا البعد الإفصاح المالي Disclosure، الرقابة الداخلية interim audit، البعد الاجتماعي والقانوني Social &legal dimension والذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- **الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات:** يعد الإفصاح والشفافية أحد أهم الركائز التي تقوم عليها حوكمة الشركات. حيث يجب على الشركات "توضيح وتعريف المساهمين بأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإدارة على نحو كافي، من أجل تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات الكافية، ويجب عليهم أيضاً تنفيذ إجراءات للتحقق بشكل مستقل من سلامة التقارير المالية للشركة وحمايتها، وأن يكون الإفصاح عن الأمور المادية المتعلقة بالمنظمة في الوقت

المناسب ومتوازن لضمان وصول جميع المستثمرين إلى معلومات واقعية وحقيقية" [٥١] عن الشركة مما يساعد المساهمين وأصحاب المصالح على اتخاذ قراراتهم بناءً على قاعدة واضحة من المعلومات في إطار إفصاح كامل من الشركة يحقق الشفافية الكاملة:

أ- **الإفصاح:** هناك العديد من التعريفات التي تناولت الإفصاح، فتشير بعضها إلى أن الإفصاح يوضح ويعرض المعلومات الأساسية للقوائم المالية بأسلوب صادق وعادل، ويتم تعريفه على أنه نشر المعلومات الضرورية للمجموعات التي تحتاج إلى هذه المعلومات لتحسين فعالية العمليات التي تتم في السوق المالية، لأن المجموعات المختلفة تحتاج إلى معلومات لتقييم درجة المخاطر التي تواجهها الشركة في العمليات التي تقوم بها من أجل اتخاذ قرار بالمساهمة فيها من عدمه، وبما يمكنهم من تحقيق أهدافهم، مع الوضع في الاعتبار درجة المخاطرة التي يتحملونها[٥٢]. كما يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلي مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها" [٥٣] ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها علي خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته مما أدى إلي ظهور ثلاثة مفاهيم للإفصاح وهي الإفصاح الكامل الذي يتطلب الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا. وهذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. والإفصاح العادل الذي يركز علي أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض

الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم علي اتخاذ القرارات الصحيحة. غير أن هذا المفهوم انتقد حيث إن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد. كذلك ظهر الإفصاح الكافي وهو الأكثر استخداما ووفقاً لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسبة. ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات. وقد تطور الإفصاح في العديد من الاتجاهات، مما جعل الإفصاح خاصةً عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يمثل كابوساً، وعلى مدار السنوات الماضية كانت هناك زيادة كبيرة في حجم الإفصاح الذي قدمته الشركات سواء عن الأجور أو باقي مستحقات مجلس الإدارة "[٥٤]. وترجع أهمية الإفصاح إلى أن المراقبة المباشرة وتقييم المديرين ومجلس الإدارة من قبل المساهمين" قد أصبح أكثر صعوبة في ظل نمو الأعمال وتعقد العمليات المختلفة التي تقوم بها الشركات المساهمة، فتساعد قواعد الإفصاح في معالجة عدم التماثل في المعلومات بين المديرين ومجلس الإدارة من ناحية وبين المساهمين من ناحية أخرى وتقليل الفجوة في المعلومات بينهما "[٥٥] بشكل فعلى مما يفيد المساهمين فى اتخاذ قراراتهم في ظل معرفة كافية.

ب – الشفافية: تعرف الشفافية بأنها إلقاء الضوء على الخطط والعمليات والإجراءات المختلفة في الشركة، وبمعنى آخر هي معرفة لماذا، كيف، ماذا، كم. وتضمن الشفافية أن يكون موظفي الخدمة المدنية، والمديرين، وأعضاء مجالس الإدارة، ورجال الأعمال، أي جميع عناصر المنظومة يتصرفون بشكل واضح ومفهوم، وأن يقدموا تقريراً عن أنشطتهم، بما يمكن العامة من محاسبتهم، وتلك هي أضمن طريقة للحماية من الفساد[٥٦]. كذلك فإن الشفافية تؤدي إلى"

منح المستثمرين والسوق رؤية حقيقية ونزيهة لحالة إدارة الشركة، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ خيار أفضل وأكثر تنافسية "[٥٧]. ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الثقة في الشركة مما ينعكس على أوضاعها الاقتصادية.

وتوجد مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن القول بوجود الشفافية منها أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها. وأن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت. . . على ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ علي بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل. وأن يعقب الشفافية مسائلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء وعقاب مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك[٥٨]. كما يجب أن" تكشف البيانات المالية وهيكل التقارير المالية للشركات عن كافة المعلومات المهمة بدلاً من إخفائها حتى تكون أقل خطورة وأكثر قيمة للمستثمرين. فعندما تكون البيانات المالية غير شفافة، لا يمكن للمستثمرين أن يكونوا متأكدين من القيمة الحقيقية والمخاطرة الحقيقية للكيان التجاري "[٥٩].

يلاحظ أن الشفافية لا تعني إتاحة كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالشركة، لأن ذلك يتعارض مع ضرورة الحفاظ على أسرار العمل بما يضمن نجاح الشركة، لهذا كان لزاماً توضيح أن هناك حدود للشفافية أو ما عرف بالإفصاح الضروري والذي يوازن بين توفير المعلومات والبيانات بما يمنع السرية التي تؤدي إلى فشل الشركة والضعف المالي لها، وبالتالي يسمح بتفادي الأزمات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية، وبين حماية الشركة من الإفصاح غير اللازم الذي يسلبها قدرتها التنافسية[٦٠].

لكن برغم أهمية الشفافية، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تعوق تطبيق الشفافية بشكل حقيقي خاصة في الدول النامية وأهمها:

١- الفساد: حيث تسيطر الأجهزة الحكومية في الدول النامية التي انتقلت حديثاً من النظام الاشتراكي للنظام الرأسمالي على النظام الاقتصادي، وينتشر الفساد الإداري، مما ينعكس على النظام الاقتصادي فتسود الرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على السياسيين وكبار الموظفين في الدولة مما ينعكس بدوره على بقية الموظفين وعلى الشركات كافة.

٢- الجهل: حيث يزيد جهل المستهلكين بحقوقهم، وتضعف بشدة القدرة على إلزام المنتجين بالالتزام بحقوق المستهلكين، فتضعف الشفافية والإفصاح، وتندر المعلومات المتعلقة بالمنتجات من حيث المنشأ والصلاحية والسعر. بل ويتم التلاعب فيها دونما أي رادع.

٤- ضعف الإطار القانوني الضروري لحماية المواطن مثل غياب الشفافية بسبب تواطؤ السلطة التشريعية مع أصحاب رأس المال في علاقة مصالح متبادلة، حيث يلعب رأس المال دوراً كبيراً في وصول النواب والمسئولين الكبار إلى مناصبهم، وتتواطأ السلطة التنفيذية في عدم تطبيق التشريعات التي تضمن حقوق المواطن مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها. [٦١] بينما في إطار الشفافية وسعياً لتحقيق الشفافية الكاملة فقد زادت في الغرب" عمليات الكشف عن القضايا غير المالية (البيئية والاجتماعية والحوكمة) تقديراً لضغوط المساهمين وأصحاب المصلحة للحصول على صورة أكثر اكتمالاً عن الشركة "[٦٢]. وهي عناصر رغم أهميتها القصوى لا تحظى باهتمام المساهمين في العالم العربي على عكس الغرب حيث تزايد الاهتمام بها، فالمساهم لا يهتم فقط بتحقيق

أرباح متزايدة، بل أيضاً بألا تؤدي هذه الأرباح إلى تكلفة بيئية باهظة مما ينعكس عليه بخسائر أكبر مما حققه من أرباح.

٤- **الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية:** أصبحت الشركات تهتم بشكل كبير بالالتزام بالحوكمة للمميزات التي تحققها لها، ولكنها في الوقت الذي تحسن فيه آليات الحوكمة فإنها تواجه مشكلة تحسين صورتها العامة،" ومن هنا تظهر العلاقة بين حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات التي تكون برامجها – في كثير من الحالات – هي السبب وراء حوكمة الشركات وإحدى العوامل الرئيسية لها "[٦٣]. وحتي تقوم العلاقات في إطار الحوكمة بشكل صحيح يجب أن يتم توحيد الجهود، وأن ترتبط الحوكمة الرشيدة بالمواطنة المسؤولة ارتباط وثيق، فلا يمكن للحوكمة تحقيق نتائج جيدة بدون تكامل مع المواطنة المسئولة بما يحقق الصالح العام لكل عناصر المجتمع[٦٤]. لذلك نلاحظ اليوم زيادة كبيرة في عدد الشركات التي تعد تقارير المسؤولية الاجتماعية، غير أن الأهم من تقديم تقارير أن تكون هذه التقارير ملتزمة بقواعد الجودة، سواء من حيث الإفصاح عن المعلومات من خلال الملائمة والتمثيل الأمين للمعلومات من حيث مصداقية وأهمية المعلومات، أو نوعها من حيث الكم والكيف، أو طبيعتها سواء كانت مالية أو غير مالية، أو النظرة التاريخية والمستقبلية، وفرة مجموعات أصحاب المصالح، ويمكن أن تختلف هذه الخصاص في حدود ضيقة تبعاً لطبيعة الشركة والنشاط الذي تمارسه وعلاقاته المختلفة مع المجتمع المحيط بها[٦٥].

المبحث الثاني

المسؤولية الاجتماعية للشركات

أولاً: نشأة وتطور فكرة وممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات: يقسم البعض مراحل تطور فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى خمس مراحل رئيسية. حيث تعود المرحلة الأولى إلى القرن السابع عشر مع حركة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعي، والحقوق والمسؤوليات المتبادلة بين الدولة والمواطنين، غير أن ذلك لم يتحول إلى سلوك ملزم. وفي نهايات القرن التاسع عشر ظهرت المرحلة الثانية حين تأسست المدرسة الليبرالية الاجتماعية التي دعت إلى أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار عند وضع القوانين، وظهر ذلك في إصدار الحكومة الأمريكية الفيدرالية قوانين تلزم الشركات في الولايات المتحدة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ومنعت الاحتكارات، وفرضت التفتيش على الأدوية والأغذية واللحوم، وتم إنشاء كيانات قانونية حكومية للتحقيق في الممارسات التجارية غير المشروعة، ثم أتت المرحلة الثالثة مع الكساد الكبير في الثلاثينات الذي أدى لانهيار مالي عالمي وانهيار إمبراطوريات المال والتخوف من انهيار النظام الرأسمالي، وترتب على ذلك فصل الملكية عن الإدارة لمنع انهيار الشركات الكبرى وظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإدارة وليس لرأس المال، فالإدارة هي المسؤولة عن كل العلاقات مع أصحاب المصالح، وإقامة التوازن الدقيق بين المصالح المتعارضة بما يحقق أكبر فائدة ممكنة للجميع. ونشأت الليبرالية المنظمة على يد الاقتصاديين الألمان ما بين ثلاثينات وخمسينات القرن العشرين، ومع ذلك حدث تراجع في فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات في

المرحلة الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية لظهور حركة التأميم في الدول الرأسمالية وتزايد عدد الدول الاشتراكية وحصول دول العالم الثالث على استقلالها وبدء التنمية الشاملة على يد الحكومات، وأدى كل ذلك لتراجع دور القطاع الخاص. ومع وصول مارجريت تاتشر للحكم في بريطانيا في نهاية السبعينات بدأت المرحلة الخامسة حيث ظهر البرنامج الإنجليزي للخصخصة، وظهر اتجاه مماثل في الولايات المتحدة يهدف للحد من دور الحكومة المركزية وزيادة دور القطاع الخاص، فظهرت الحوكمة وعودة الحديث عن دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهي المرحلة التي تميزت بالاهتمام بثلاث معايير هي التركيز على حقوق الإنسان، حقوق العاملين، وحماية البيئة. وغيرها من المجالات التي تظهر بها المسؤولية الاجتماعية للشركات[٦٦]. واستمرت النقاشات حول المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات التجارية واستمرت حتى يومنا هذا[٦٧].

زاد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بسبب تتابع الأزمات الاقتصادية مما أثر على مستويات المعيشة، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سواء في الدول المتقدمة أو النامية[٦٨]، وكذلك نتيجة العديد من العوامل من أهمها العولمة حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية وتركز على اهتمامها بحقوق الإنسان وتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، واهتمامها بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وكلك تزايد الضغوط الحكومية والشعبية من خلال التشريعات التي تنادي بحماية المستهلكين والعاملين والبيئة، أو تتعرض الشركة للمقاطعة واحتمالات الخروج من السوق، وأخيراً الكوارث والفضائح الأخلاقية للشركات الدولية مما كبدها أموال طائلة كتعويضات للضحايا أو نتيجة المنتجات المعيبة، وأخيراً التطورات التكنولوجية

المتسارعة مما تطلب الالتزام بتطوير المنتجات ومهارات العاملين وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين[٦٩]. يضاف لما سبق ثورة المعلومات وانتشار الديمقراطية مما سهل وصول تصرفات الشركات في البلدان النامية بشكل إلى وسائل الإعلام ومجموعات مراقبة المستهلكين وتقييمها[٧٠].

ثانياً: تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات: نتيجة لحداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ظهرت العديد من التعريفات منها تعريفها بأنها طريق لتحقيق النجاح التجاري بطرق تحترم القيم الأخلاقية وتحترم الأفراد والمجتمعات وكذلك البيئة الطبيعية، أو أنها التزام الشركات تجاه المجموعات المختلفة في المجتمع بخلاف المساهمين وبعيداً عما ينص عليه القانون، بما ينشئ هرم من المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، بحيث يصبح البعد الأخلاقي للشركة عنصراً رئيسياً من عناصر المسؤولية الاجتماعية ومن عناصر إدارة الشركة[٧١]. كما تعرف بأنه دمج الشركة بشكل طوعي القضايا الاجتماعية والبيئية في نشاطها بالتوازي والتناغم مع المصالح الاقتصادية للشركة، والعلاقات مع جميع أصحاب المصالح، وذلك على أساس من احترام الفرد والمجتمع والبيئة، وتوفير ما تقوم به الشركة في هذا الإطار من خلال التقارير السنوية والبيئية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقارير الاستدامة[٧٢]. كما تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها قيام الشركات بالواجبات الاجتماعية عليها تجاه المجتمع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وانها بمثابة عقد اجتماعي بين الشركات والمجتمع، بما يضيف قيمة اجتماعية لمنتجات الشركة وخدماتها[٧٣]. وبذلك يكون الدافع وراء العمل التجاري ليس فقط المصلحة الذاتية للشركة، بل

الارتقاء بهذه المصلحة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ككل[٧٤].

ويشترط في قيام الشركة بالأعمال الخدمية والاجتماعية في رأي البعض أن يكون هذا التوجه من جانبها توجه طوعي يتجاوز الالتزامات القانونية[٧٥]. وهو ما يتفق مع تعريف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام أصحاب الشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم والمجتمع المحلي لتحسين معيشة الناس بما اخدم التجارة والتنمية، بينما تعرف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، تجعلها تعتمد على المبادرات الحسنة دون إلزام قانوني عليها بذلك، كما يركز الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمسئولية الاجتماعية على أنها مفهوم تطوعي[٧٦].

غير أن التعريفات السابقة تركز علي الجانب التطوعي في المسؤولية الاجتماعية دون توضيح أن هذا الجانب ليس الوحيد في التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، فالتطوع لا يكون إلزامياً، والالتزام حتى لو لم يكن قانونياً فهو إلزام اجتماعي واقتصادي، فالمجتمع يميل للشركات ذات الالتزام القوي بالمسؤولية الاجتماعية، مما يترتب عليه التأثير في الوضع الاقتصادي للشركة، وبالتالي فالتطوع هنا ليس حقيقياً. وهو ما جعل البعض يؤكد أن الشركة قد تستهدف في أعمالها في إطار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية رد الجميل للمجتمع من خلال مساندة عملية النمو المجتمعي، أو التسويق لنفسها من خلال تحقيق سمعة اجتماعية حسنة لدى العملاء والزبائن المحتملين٧٧، كما يستفيد المجتمع من المسؤولية الاجتماعية لكونها وسيلة لتعزيز الشفافية، والمساءلة الأكثر دقة، والنزاهة، والتواصل الأفضل، والمثل العليا، والتبادل المفيد للطرفين، والتنمية

المعقولة. من خلال توفير لغة ومفردات لنقد الأعمال من داخل وخارج حدودها[٧٨].

ختاماً فإنه رغم تعدد واختلاف تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن معظمها تركز على اهتمامها بالبيئة ودمجها في عملياتها الاقتصادية، وكذلك اندماجها مع أصحاب المصالح الآخرين على أساس تطوعي، يرتبط بالتزام خلقي واجتماعي وأحياناً قانوني، وتبرز الشركات هذا التوجه من جانبها في تقاريرها السنوية والدورية للحصول على المساندة الشعبية ولاكتساب دعاية إيجابية تزيد من حجم أعمالها وبالتالي تزيد من قيمتها الاقتصادية[٧٩].

ثالثاً: الآراء المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات: مما لا شك فيه وجود علاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين السلوك الأخلاقي السائد في المجتمع، ويرى البعض أنه توجد أربع نظريات فلسفية أو مبادئ أخلاقية وثيقة الصلة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال. وهي النظرية النفعية التي تهتم بعواقب قرار الشركة على المجتمع ككل. سواء من حيث آثاره الاقتصادية أو غير اقتصادية، وتقيس أخلاقية الفعل بصافي التكاليف والفوائد. وفي المقابل يذهب انصار مذهب العدالة إلى أن العبرة في مدى أخلاقية القرار الاقتصادي بالوسائل العادلة التي يجب أن تتحمل بها تكاليف القرار الاقتصادي مجموعات مختلفة من المجتمع وبالفوائد التي تجنيها منه. في المقابل يرى أنصار مذهب الواجب أن العبرة بمنع الأضرار أو حماية حقوق المتأثرين بالإجراءات التجارية، وأن يصبح الالتزام بذلك واجباً أخلاقياً على متخذ القرار، وفي الوقت الذي يضع أصحاب الاتجاهات السابقة قواعد عامة يرون أنها

تنطبق على كل المجتمعات، فإن أصحاب النسبية الثقافية يرون أن المعايير الأخلاقية لا يمكن أن تكون عالمية، بسبب اختلافات القيمة، وبالتالي فإن المعايير الأخلاقية خاصة بالثقافة، ويجب اتخاذ القرار بما هو صالح أخلاقياً في ضوء ثقافة المجتمع، إلا إذاً كانت المعايير السائدة في الخارج أعلى من السائدة في البلد الأم[٨٠].

برغم زيادة الاهتمام في العقود الأخيرة بأخلاقيات الأعمال ومنها المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الآراء قد اختلفت حولها ما بين مؤيد ومعارض وذلك على النحو التالي:

١- الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات: يصف روبرت رايش Robert Reich ١٩٤٦- *العصر الذي نعيشه بأنه عصر الرأسمالية الفائقة، حيث يسعى المستثمرين للحصول على أقصى عائد ممكن، وأصبح الهدف الرئيسي للشركات هو التنافسية الكاملة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وفي سبيل ذلك تقاوم أي فعل يهدد هذا الهدف، بنما يريد المستهلكين الحصول على أدنى الأسعار،. ولذلك فمن المستحيل على الشركات الانخراط في أي أعمال مسؤولة اجتماعياً، حيث أن ذلك يقلل من أرباحها بدرجة كبيرة، لذلك تستخدم الشركات هذا المصطلح وغيره بشكل متزايد لوصف نفسها لكي تظهر بشكل أفضل للجمهور كما لو كانت مسؤولة اجتماعياً وتلتزم بالفضيلة الأخلاقية. وبالتالي تحصل على رضا الإعلام وتطمئن الجمهور، مما يؤدي في النهاية إلى عدم وضع تشريعات أو لوائح حكومية تلزم الشركات ببعض القيود على الأعمال التي تضر بالمجتمع، وتفرض عليها قيود وعقوبات عند مخالفتها – مثل نقل النفط بلا مبالاة والتسبب ف تلوث البيئة، أو عدم الالتزام باحترام حقوق الإنسان

في الخارج – مما يقلل تكلفة الشركات ويزيد أرباحها، وإلا سينصرف عنها المستثمرين الذين ستقل أرباحهم، وكذلك المستهلكين الذين ستزيد تكلفة السلع عليهم في حالة التزام الشركات بهذه القيود. الحل لهذه المفارقة هو التوقف عن الادعاءات الكاذبة وتحديد معايير عمل كل جهة، حيث يجب على المديرين التنفيذيين للشركات التركيز على تلبية طلبات العملاء بالأسعار الأقل، وتعظيم أرباح الشركة للمساهمين. وأن تقوم الحكومة بدورها في وضع قواعد العمل، والحرص على تنفيذها بكل قوة ونزاهة، والتوقف عن ادعاءات المسؤولية الاجتماعية للشركات فنحن في النهاية مواطنين فرادى فقط، نتمتع بمسؤوليات أخلاقية واجتماعية[٨١].

كما يجادل ميلتون فريدمان *Milton Friedman، وجون بواترايت John Boatright*، بأن محاولة وضع قيود أخلاقية على القرارات المتعلقة بعمل الشركات أمر مضلل، ذلك أن العمل لعبة ذات قواعد خاصة تعرفها الشركات، والشركات التي تعمل بشكل صحيح لها المسؤولية الاجتماعية واحدة هي تعظيم أرباح المساهمين فيها، وبالتالي يجب أن يكون لدى المسئولين في الشركة دافع واحد فقط هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح. والشركة ليست مؤسسة أخلاقية وبالتالي لا تكون مسؤولة عن آثار أعمالها على الآخرين من أصحاب المصالح[٨٢].

٢– الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات: على الجانب الآخر فإن هناك الكثيرين من مؤيدي المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن هؤلاء ديفيد فوجل* الذي يعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد أدت للعديد من التغييرات الإيجابية في سلوك الشركات مثل الحد من عمالة الأطفال، وتحسين ظروف الصحة والسلامة في العديد من المصانع والورش التي كانت تمد شركات

الملابس والمعدات الرياضية بما تحتاجه، وزيادة أسعار بيع بعض المنتجين الزراعيين في البلاد النامية لمنتجاتهم، والحد من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لعمل الشركات والمصانع[٨٣]. ويعدد البعض الفوائد التي تعود على الشركات من التزامها بالمسؤولية الاجتماعية ومنها:

أ. المساهمة في تحسين سمعة الشركة مما يؤدي لزيادة أرباحها، حيث يطالب عدد متزايد من المستهلكين بمشاركة الشركات في جهود المسؤولية الاجتماعية الحقيقية، فيضع المستهلكين في اعتبارهم عند تقييم الشركة وبالتالي شراء منتجاتها، ما إذاً كانت هذه المنتجات لم يستخدم في إنتاجها العمل بالسخرة، أو عمالة الأطفال، أو مضرة بالبيئة. ما يؤدي التزام الشركة بقواعد المسؤولية الاجتماعية الحفاظ على سمعتها مما يقل تعرضها للمخاطر والخسائر، وهو ما تعرضت له شركة Nike بسبب الاحتجاجات ضدها بسبب توظيفها عمالة يتم استغلالها في إنتاج منتجاتها في الدول الأخرى. كما يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى زيادة رغبة المساهمين في المشاركة فيها مما يؤدي إلى تقوية مركز الشركة المالي.

ب. اجتذاب القوى العاملة الجيدة المدربة والاحتفاظ بها، حيث تستطيع الشركات الملتزمة بقواعد المسؤولية الاجتماعية جذب موظفين ذوي جودة راقية والاحتفاظ بهم، مما يؤدي إلى فوائد إنتاجية من الموظفين، وانخفاض معدل دوران الموظفين وتكاليف التوظيف والتدريب. كما يزيد تطور المهارات القيادية لدى العاملين[٨٤].

ج. بناء علاقات قوية مع حكومات الدول التي تمارس فيها الشركة نشاطها، مما يساعدها في حل المشكلات أو النزاعات القانونية أو السياسية التي تتعرض لها الشركة[٨٥].

د. بينما يعتقد البعض أن التزام الشركة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية يزيد من التكلفة عليها، فإن الحقيقة أن الشركة تعوض هذه التكلفة عن طريق الأرباح التي

تحققها الشركة على المستوي البعيد نتيجة زيادة الإقبال على منتجاتها[٨٦].

هـ. يؤدي الزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، والحفاظ على البيئة بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة[٨٧].

رابعاً: المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: حددت وثيقة ISO 26000 المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وتناولها العديد من المفكرين ويمكن تلخيص هذه المبادئ في سبعة مبادئ هي:

١- القابلية للمحاسبة: فالإدارة مسئولة أمام السلطات الإشرافية على الشركة، وأمام السلطات القانونية والمجتمع[٨٨]. بأن تكشف بشكل واضح وحادي مدى ملائمة القرارات والسياسات المتبعة من جانبها وآثارها على الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة[٨٩].

٢- الشفافية: وتعنى أن تكشف الشركة عن سياساتها وأنشطتها وتأثيرها المحتمل على المجتمع بشكل دقيق ومتاح بسهولة[٩٠]. وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو الذين يحتمل تأثرهم بشكل جوهري بتصرفات الشركة[٩١].

٣- السلوك الأخلاقي: والذي يجب أن يكون معياراً لسلوك الشركات، بما في ذلك الصدق والإنصاف والنزاهة." ومراعة المعايير الاجتماعية وقيم وثقافة المجتمع والبعد الإنساني والأخلاقي في عمليات وإجراءات دعم خدمات الجمعيات الأهلية "[٩٢]. لهذا أصبح المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية للشركات يستند على أساس أخلاقي جديد هو" استخدام القوانين الأخلاقية لتحدي السلوك المقبول والمرغوب فيه من الموظفين والمنظمات "[٩٣].

٤- احترام مصالح أصحاب المصلحة: بما في ذلك الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات التي تؤثر أو يمكن أن تتأثر بسياسة الشركة[٩٤].

٥- احترام سيادة القانون: الذي يشكل التزاماً إلزامياً على الشركات بطاعة القانون الوطني والدولي[٩٥]. وجميع اللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة طبقاً لإجراءات محددة[٩٦].

٦- احترام قواعد السلوك الدولية: والتي تشير بشكل أساسي إلى المعايير الدولية المتعلقة بحماية البيئة وحقوق العمال أو مكافحة الفساد، خاصة في البلدان التي لا تحمي المؤسسات الحكومية هذه الحقوق أو تطبقها[٩٧].

٧- احترام حقوق الإنسان: والتي يُنظر إليها على أنها مبدأ عالمي لسلوك الشركات وغير قابل للتفاوض[٩٨]. بما يلزم الشركات باحترام كافة الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٩٩].

ويضيف البعض للمبادئ السابقة ألا يكون المال هو الهدف الأساسي للشركة بل تستهدف خدمة العملاء وأصحاب المصلحة، وفي هذه الحالة ستجني الشركة المزيد من الأرباح، والتي يجب أن تتيح جزء منها لصالح المجتمع والدولة، مع الحفاظ على البيئة وتحسينها من أجل عالم أفضل، فإن حققت الشركة ذلك أصبحت قدوة ومثل يحتذى به[١٠٠].

خامساً: العلاقة بين النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات: تعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية السبب الرئيسي لظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد زادت هذه الأزمات مع تراجع دور الدولة لحساب القطاع الخاص، حيث كانت سيادة المدرسة التقليدية القائمة على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة وسيطرة جهاز الثمن ودافع الربح، والتي أدت لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهور مصطلح الدولة الحارسة التي تقوم فقط بالأمن الخارجي والداخلي والعدل، ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي، سبباً ف ظهور العديد من

الأزمات وعلى رأسها أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين مما استوجب ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة المشروعات العامة لتحريك النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة النفقات العامة فظهرت الدولة المتدخلة، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث دخل النظام العالمي مرحلة جديدة بظهور وازدياد الخصخصة في العالم، وتغول سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرضهما تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتحجيم دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص بشكل غير مسبوق في التاريخ، كما لعبت ثورة الاتصالات والشركات متعددة الجنسيات الى زيادة تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى الى تزايد الدعوات الدولية لتحمل الشركات مسؤولياتها الاجتماعية ومساعدة الدولة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[١٠١].

أصبحت الشركات ملزمة بالقيام بواجباتها تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، وبدأت في دعم المبادرات الاجتماعية المختلفة التي ترعاها، واختلفت المعايير التي اعتمدت عليها الشركات في اختيار هذه المشاريع، ومن هذه المعايير:

١- العشوائية: بعض الشركات تقرر دعم أي مشروع خيري تحت ضغط أو إلحاح القائمين عليه أو ما دام هو المشروع المقترح أمامها.

٢- المعالجة: حيث تساند الشركات بعض المشروعات لأنها تخفف الآثار السلبية لمشروعاتها، مثل أن يدعم مصنع مبادرات تخفف التلوث البيئي الناتج عن عمله.

٣- المنافسة: وفي هذه الحالة تدعم الشركة المبادرات الاجتماعية التي تعزز الوعي والثقة في عمل الشركة وترفع الأداء التجاري لها، مثل الشركات التي تساعد العاملين ديها على اقتناء منتجاتها المكلفة بأسعار مخفضة وتقسطها من مرتباتهم[١٠٢].

٤- اختيار المشاريع التي تتناسب مع المجتمع: حيث تختار الشركة المشاريع

التي تتناسب مع طبيعة المجتمع الذي تمارس عملها فيه، وهو ما يختلف من مجتمع لآخر، فبينما يكون تبني الشركات استراتيجيات طويلة الأجل للمسؤولية الاجتماعية تتفق مع القيم الدينية العميقة مثل الانسجام الداخلي وعالم الجمال في هونج كونج، وبالتالي تكون المشاريع التي تختص بالبيئة ومحاربة الفقر هي الأفضل، فإن الشركات العاملة في سنغافورة تركز على القضايا التي من شأنها أن تثير اهتمام بين السنغافوريين مثل الأنشطة الخيرية أو تغير المناخ[١٠٣].

برغم الاهتمام الواضح من قبل الشركات بالمشاركة المجتمعية فإننا نلاحظ على هذه المشاركة مجموعة من الملاحظات منها:

أولاً: نلاحظ وجود اهتمام كبير بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة وأوروبا، على سبيل المثال أظهر مسح أجري عام ١٩٩٣ أن أكثر من ٩٠% من الشركات الضخمة في الولايات المتحدة لها برامج مشاركة في المجتمع، كما سمحت ثلث هذه الشركات بوقت مستقطع للعاملين بها للمشاركة في الأعمال التطوعية، في المقابل تكشف الدراسات في المملكة المتحدة أن ثلث الشركات الضخمة فقط كان يملك برنامجاً توعياً، لكن في الوقت ذاته سمحت ٤٤% منها بوقت مستقطع للعاملين للمشاركة في الأنشطة التطوعية، وقدمت ثلثي هذه الشركات دعماً مالياً للأنشطة المجتمعية[١٠٤].

ثانياً: وجود اختلاف بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا والولايات المتحدة، فبينما يركز المنظور الأمريكي للمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل أساسي على المسؤولية الأخلاقية والأعمال الخيرية للشركات، نجد أنه في معظم الدول الأوروبية ذات أنظمة الرفاهية المتقدمة، ينظر لمثل هذه المسؤوليات باعتبارها في المقام الأول مهام حكومية، فالأعمال الخيرية جزء من

النظام بشكل كبير، وتتكفل بها الضرائب المرتفعة. لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات وفق المنظور الأوروبي تقوم على فكرة التنمية المستدامة، فالشركات يجب أن تحافظ على قاعدة رأسمالها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنميتها لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة المعاصرين والمستقبليين، ومن هذا المنظور تعتبر القضايا البيئية والاجتماعية مهمة لأنها تؤثر على الأداء المالي للشركة[١٠٥].

ثالثاً: التزام الشركات متعددة الجنسيات بالمسئولية الاجتماعية يختلف حسب الدولة التي تمارس نشاطها فيها: ففي إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات يتم التساؤل: هل يتم النظر لأنشطة الشركة بنفس الطريقة عنما تتم في كينيا، كما تتم في الولايات المتحدة؟ هل الشركة تقوم بنفس الأعمال بنفس الطريقة؟ هل تقوم بالمشاركة المجتمعية بنفس الدرجة؟ وفي نفس المجالات؟ بعد ممارسات خاطئة من الشركات الأمريكية في السبعينات ودعوة شريحة كبيرة من الجمهور الأمريكي لتشديد الرقابة الحكومية وسن تشريعات مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ١٩٧٧ بدأت عديد من الشركات مثل لوكهيد ونستلة في تغيير سلوكياتها تحت ضغط الجمهور وخاصة المساهمين، في الوقت الذي أشار فيه آخرين إلى أن المعايير الأخلاقية التي يتم إلزام الشركات الأمريكية بها في الداخل لا يمكن تطبيقها في مجتمعات أخرى، بل أشار كثيرين من أعضاء مجتمع الأعمال إلى أن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة قد أعاق الشركات الأمريكية في المنافسة مع الآخرين، وهو ما يوضح طبيعة المنافسة الشرسة بين الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعتبر السلوكيات غير الأخلاقية سلوكيات طبيعية وجزء من آليات السوق، ومن لا يقم بها تقل قدراته في المنافسة[١٠٦].

رابعاً: الخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري بما يقيد منها: يؤدي الخلط في أداء القطاع الخاص بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري أو التطوعي إلى التقليل من أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تأخذ البرامج التي تتبناها بعض الشركات اطبع التبرعات دون التوجه بفاعلية إلى برامج التنمية المستدامة للمجتمع، وذلك لعدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية[١٠٧].

خامساً: الاختلاف بين المسؤولية الاجتماعية من منظور الحكومات والشركات: فبينما تنص قواعد الأيزو ٢٦٠٠٠ وترى الحكومات أن الشركات المساهمة يجب أن تقوم بدورها في خلق مجتمع أفضل وبيئة أنظف بما يتجاوز أنشطتها الاقتصادية الأساسية. استناداً إلى أن الشركات تستفيد من المجتمع في كثير من النواحي مثل الأمن القانوني، والبنية التحتية، والقوى العاملة المتعلمة، وبالتالي يجب أن ترد الجميل والمساهمة إلى المجتمعات التي تعيش فيها. فإنه مع ذلك فإن هذه النظرة للمشاركة الطوعية تعاني من عيب أساسي، حيث يبقى الأمر متروكاً للشركات فيما إذاً كانت تريد المساهمة في الرعاية الاجتماعية وفي أي مجال وإلى أي مدى[١٠٨].

سادساً: في الوقت الذي تقوم فيه الشركات من خلال المسؤولية الاجتماعية ببعض الواجبات الحكومية من خلال أنشطتها المختلفة فإن تعويض الواجبات الحكومية يثير مشاكل خطيرة منها تولي الشركات هذه الواجبات دون شرعية قانونية، وكذلك كون هذه الأنشطة توعية يعني أنه لا يمكن الاستناد إلى أنشطة الشركات في تعويض النقص في الخدمات الحكومية في كافة المجالات[١٠٩].

سابعاً: الخلط بين العمل السياسي والاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية للشركات: يثير البعض التساؤل عما إذاً كان يمكن للشركات العمل في ظل نظم سياسية

غير شرعية أو غير دستورية، خاصة أنه يمكن أن يكون نشاط الشركة شرعياً في حد ذاته وأخلاقياً، لكن ممارسته في ظل نظام غير شرعي يقوض إمكانية وجود نظام شرعي ودستوري، حيث تعتمد النظم غير الشرعية على الموارد المالية للاستمرار وقمع الاستقلالية العامة والخاصة ومقاومة الضغوط للتحول إلى النظم الدستورية، وهي الموارد التي يمكن أن يكون عمل الشركات أحد مصادرها. وفي الوقت الذي يذهب فيه البعض إلى أن قرار الشركة بممارسة العمل في دولة ما في ظل نظام شرعي هو أمر يخص إدارة الشركة والمساهمين، بينما اتخاذ نفس القرارات في نظم تقودها حكومات غير شرعية أمر لا يتعلق بالشؤون الخاصة للمديرين التنفيذين للشركات أو المساهمين بل هو مصدر قلق عام[١١٠]. بما يعني منع الشركات من ممارسة عملها في ظل هذه النظم. فإن الواقع يثبت لنا أن الشركات متعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات الأمريكية تفضل العمل في ظل النظم غير الشرعية والديكتاتورية حيث يسهل عليها الحصول على المشروعات التي تريدها بالمزايا التي تفضلها مقابل تقديم تسهيلات خاصة أو رشاوي للمسؤولين الكبار في هذه النظم.

سادساً: المجالات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: حددت ISO * معايير المسؤولية الاجتماعية، على أن يبدأ العمل بها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، ويتضمن المعيار الجديد ISO 26000 عناصر متعددة للمسئولية الاجتماعية منها قضايا بيئة العمل (التدريب، تكافؤ الفرص، الموضوعية في التعيين، احترام وتقدير العاملين. . .)، أخلاقيات إدارة المؤسسة، سمعة المؤسسة والصورة الذهنية والتسويق، المحافظة على البيئة، خدمة المجتمع، حقوق الإنسان، الاستثمار الأخلاقي، الصحة والسلامة[١١١]. وبذلك تأخذ

المسؤولية الاجتماعية للشركات أبعاد ومجالات مختلفة تمس كافة الجوانب الاجتماعية ومنها:

١- **المجال الاقتصادي:** ويتمثل في التزام الشركة بالممارسات الأخلاقية داخلها مثل الالتزام بالحوكمة، ومنع الرشوة والفساد، حماية حقوق المستهلك، الاستثمار الأخلاقي، وذلك مع تبني قواعد المساءلة والشفافية، واحترام مصالح كافة الأطراف، واحترام سيادة القانون[١١٢]. والاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص العمل وتوفير بيئة العمل الصحية الآمنة، وبذلك يتم توثيق الشراكة في التنمية بين الشركة والدولة لبناء مستقبل أفضل[١١٣]. والغريب أن الشركات الدولية تستخدم الرشوة بصفتها سلوك طبيعي تمارسه بهدف الحصول على الخدمات مثل التأثير على مصدر القرار لاتخاذ قرار في صالحها، وتدافع عن مسلكها هذا بأنها عادةً ما تدفع الرشوة لتجنب الإضرار غير المشروع بها، مثل دفع رشاوي للمسئولين في بعض الدول لعدم تأميم مشروعاتها، أو نقل المشروعات التي تقوم بها إلى شركات أخرى تدفع هي الأخرى رشاوي للحصول على مشروعاتهم، ويبررون ذلك الوضع بحالة الضرورة، بينما الرشاوي الممنوعة من وجهة نظرهم هي التي يكون الهدف منها الإضرار برفاهية الأفراد وانعدام الحرية[١١٤]. هو دفاع غير مقبول عن سلوك غير أخلاقي ينتهي بالفعل لتقديم الرشاوي في كل الحالات، وبالطبع لا تدفع الشركات الرشاوي من مكاسبها بل تزيد تكلفة المشروعات من أجل تغطية كافة نفقاتها بما فيها الرشاوي التي تدفعها، أو تقلل من جودة المواد المستخدمة في المشروعات.

٢- **المجال الاجتماعي:** تلتزم الشركة في إطاره بتقديم خدمات للمجتمع ومشاركة

الحكومة في تقديم أنشطة تساعد في حل المشكلات الاجتماعية، مثل التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والمساعدة في الكوارث الطبيعية والاجتماعية، والمساهمة في تقدم المساعدات الغذائية والأنشطة التعليمية مثل مساعدة الطلاب المحتاجين وإقامة المعارض الثقافية والمكتبات والمجلات العلمية والثقافية، والأنشطة الصحية مثل إقامة المستشفيات والمستوصفات الطبية، والمشاركة في الأنشطة الرياضية بإقامة والتبرع للنوادي الرياضية ورعاية الرياضيين المتميزين[١١٥]. وقيام الشركة بتلك المشروعات يصب في النهاية في مصلحة الشركة ذلك أن العمل في محيط مضطرب اجتماعياً يمثل تهديد بالغ لعمل الشركة، بينما" النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمنظمة المسئولة هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها الشركة "[١١٦].

٣- **المجال العمالي وحقوق الإنسان:** وذلك بأن تسهم المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما يزيد الإنتاجية وينمي قدراتهم، مع توفير الأمان المهني والوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين[١١٧]. كما تشمل رعاية العاملين وضع نظام تأمين خاص بهم، والإنفاق على بعض العاملين الراغبين في استكمال دراساتهم العليا، وتوفر سكن ووسائل انتقالات للعمل، وتوزيع حصة من الأرباح السنوية على العاملين[١١٨]. والتزام الشركات بتوفير هذه الحقوق والمميزات للعاملين بها إنما ينعكس على المجتمع الذي تعيش فيه فيصبح أقوى انطلاقاً من إيمان الشركات بأن المجتمع القوي

يساعد الشركات على أن تكون أقوى،" ويكون الموظفون في تلك المنظمات أكثر شعوراً بالرضا، إذاً عاشوا داخل مجتمع مرغوب فيه، ومن الممكن أن ينجذب موظفون أفضل للعمل بهذه الشركات "[١١٩]. ويلاحظ البعض أهمية تحقيق الرضا الوظيفي من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية ذلك أن" المسؤولية الاجتماعية تعزز الرضا الوظيفي على الفور أكثر من برامج الأخلاقيات في الشركة لأن الاستجابة الاجتماعية الواضحة تلبي بشكل مباشر المتطلبات الاجتماعية للموظفين للشركة "[١٢٠]. غير أننا أنه يجب أن يتزامن ذلك مع الاهتمام بالقيم الأخلاقية لخطورة الدور الذي تلعبه في الشركة وهنا تشير الدراسات إلى أن" تصورات الموظفين والنتائج الأخلاقية الرئيسية تكون أكثر إيجابية عندما يرى الموظفون القيم الأخلاقية مثل الصدق والاحترام والثقة يتم تطبيقها في العمل، وكذلك السلوك الأخلاقي من قبل الشركة "[١٢١].

كما يجب على الشركات دعم حماية حقوق الإنسان الدولية واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات لها، كذلك تلتزم الشركات باحترام حرية تكوين العمال للجمعيات والاتحادات النقابية، والقضاء على كل أشكال السخرة والعمل الإجباري، والقضاء على عمالة الأطفال، والتمييز بين العاملين[١٢٢].

هنا يبرز التساؤل عن حقوق الإنسان التي تلتزم الشركات الكبرى بالالتزام بها، هل تلتزم بحقوق الإنسان الموجودة في الدولة التي تمارس عملها بها حتى لو كانت تقل عن الحد الأدنى من الحقوق الدولية الأساسية؟ هل تختلف حقوق الإنسان تبعاً للدول التي تمارس فيها الشركة الواحدة نشاطها؟ وهنا نجد أن الشركات يجب أن تحترم الحقوق المتفق عليها دولياً مثل الحق في العيش

والمشاركة السياسية والحقوق الفردية بغض النظر عن ثقافة الدولة التي تمارس فيها عملها، وفي حالة وجود اختلاف بين الحقوق المعترف بها دولياً وتلك المعترف بها في الدولة التي تمارس فيها الشركة نشاطها فإنه ينبغي رفض المعايير الدنيا لقواعد الدولة المضيفة كما في حالة عدم وجود بعض الحقوق الأساسية، وأن تلتزم بها الشركة[١٢٣].

٤ – **المجال البيئي:** حماية البيئة عنصر أساسي في المسؤولية الاجتماعية حيث تراعي الشركات الآثار البيئية المترتبة على العمليات الإنتاجية التي تقوم بها، وتسعى للحفاظ على البيئة ومنع الإضرار بها بشكل مباشر أو غير مباشر، والحد من النفايات وغيرها من مصادر التلوث، واستغلال الحد الأدنى من الموارد لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة[١٢٤]. وذلك لتحقيق التوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وبين المنفعة الاقتصادية منه، والاهتمام بعمليات التدوير وإعادة تصنيع المخلفات[١٢٥]. وبموجب هذا الالتزام تضع الشركة خطة دقيقة تتضمن تحديد الأهداف المتعلقة بتطوير الأداء البيئي ونظم تطبيقه واختيار الفريق القادر على تنفيذ هذه الخطط، مع تقديم الدعم المالي والفني لكل المبادرات المجتمعية الهادفة لحماية البيئة[١٢٦]. وقد كانت هناك العديد من العوامل التي أدت للربط بين البيئة والمسؤولية الاجتماعية، ومنها سيطرة النموذج الرأسمالي الذي أدى لزيادة حرية الشركات وبالتالي زيادة سطوتها وقدراتها، مما أدى لزيادة الممارسات السلبية المضرة بالبيئة من جانب الشركات.

٥ – **الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين:** والهدف الرئيسي لهذه الأنشطة هو زيادة سمعة الشركة وبالتالي زيادة قدراتها التنافسية

وحصة مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي وبالتالي زيادة أرباحها. ولكي تقوم الشركة بذلك إنها تلتزم الصدق والأمانة والشفافية والنزاهة وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء، وتوفير البيانات الحقيقية عن المنتجات، وتوفير خدمة ما بعد البيع بشكل حقيقي، وإصدار فواتير بالقيمة والمواصفات الحقيقية للمنتجات[١٢٧]. وزادت قدرات جمعيات حماية المستهلكين من الرقابة على سلوكيات الشركات المضرة بالعملاء والمستهلكين ومن ذلك اكتشاف الممارسات غير الأخلاقية لبعض الشركات وانتهاكها حقوق الإنسان، ومن ذلك ما قامت به شركة نستلة من تسويق غير أخلاقي للبن الأطفال في جنوب إفريقيا، وتسبب مصنع تابع لشركة يونيون كاربيد في الهند في ديسمبر ١٩٨٤ في تسرب لغاز شديد السمية وتسبب التوفير في النفقات في تعطل أجهزة الإنذار في وفاة الآلاف إصابة مئات الآلاف، وكذلك قيام شركة جنرال موتورز ببيع سيارات عسكرية لحكومة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وتسرب البنزين لشركة أكسون فالديز عام ١٩٨٩ وحدوث إغراق متعمد لناقلة بترول قديمة تابعة لشركة شل في البحر في ١٩٩٥، ودعم الشركة للتطهير العرقي لشعب أوغونيا في نيجيريا لضمان حماية تنقيبها عن البترول ١٩٩٥، وتشغيل العامل بأجور زهيدة في شركة نايك وهي كلها أحداث خلقت رأي عام ضد الشركات متعددة الجنسيات[١٢٨]. وأجبرتها على إعادة النظر في سياساتها خشية الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي تلحق بها نتيجة هذه التصرفات غير الأخلاقية. حيث أثبتت الدراسات حول المستهلكين تزايد وجد المستهلكين الأخلاقيين وأهميتهم في التأثير على سلوك الشركات، فأصبح المستهلك أقرب إلى أن يكون مراقب أخلاقي منه مستهلك جائع، فيفضل هؤلاء العملاء عدم شراء منتجات الشركات

المصنوعة في مصانع مستغلة للعمال أو تستخدم أطفال أو تدمر البيئة، وهؤلاء العملاء يكشفون ما يسمى بالممارسات التجارية السيئة ويجعلون الأعمال التجارية وليس الحكومات هدفاً لحركاتهم الاحتجاجية[١٢٩].

في المقابل توجد وجهة نظر أخرى ترى أن المثالية في النية تختلف عن الأفعال عند المستهلك، فرغم أن أخلاقيات التسوق والمسؤولية الاجتماعية مثيرة للجدل إلا أنه من الواضح أن نظرة المستهلكين الأخلاقية للشركات لا تؤثر على قرارهم بالشراء ولا تتحول لسلوك إيجابي يعاقب الشركات غير الأخلاقية، ويرجع ذلك إلى التضارب بين ما يرغب الفرد في دعمه لأسباب أخلاقية، وما يمكن أن يتحمله نتيجة قراره هذا من تكلفة زائدة، كذلك توجد عدم توفر البدائل الأخلاقية في منافذ التسوق الرئيسية، أو توافر بدائل أقل جودة بشكل واضح، والصعوبة التي يواجهها المستهلكين في الحصول على معلومات دقيقة تفيدهم في إجراء عمليات شراء أخلاقية، وتزيد الصعوبة حينما يفضل المستثمرين الاستثمار في الشركات الخضراء أي الملتزمة بسياسات بيئية وتوظيفية سليمة، ومع ذلك يضطر المستهلك للتعامل مع شركات أخرى حيث يؤدى التشدد إلى نفص فرص استثمار المستثمر بشكل كبير، مع مراعاة أنه في كل الأحوال يستبعد المستثمرين عن الشركات المتورطة في أخطاء جسيمة أو أنشطة ضارة، حيث يؤدي سوء السلوك إلى خسائر كبيرة في القيم السوقية للشركات[١٣٠].

كما بينت الدراسات أن التدين يلعب دوراً في سلوكيات المستهلك تجاه الشركات، غير أنه في حين" أن التدين الخارجي لم يؤثر على أخلاقيات ممارسات المستهلك. فإنه عندما يصبح الدين جوهرياً لكيان المرء، فإنه يؤثر على قيم الفرد التي تحفز المواقف والسلوك ". [١٣١] ولا يتوقف تأثير التدين على المستهلكين فقط

بل يمتد إلى مسئولي الشركة حيث يرى البعض أن" انتشار الدين والعلاقة الإيجابية بين التدين ودعم المسؤولية الاجتماعية للشركات يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية هي استراتيجية تستحق المتابعة، وأن المسؤولية الاجتماعية بين المديرين التنفيذيين تأتي من موقف أخلاقي متجذر في معتقداتهم الأساسية وأنظمة قيمهم التي تقوم بدورها على تدينهم "[١٣٢].

سابعاً: المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر:

ساد المجتمع المصري بعد ثورة ١٩٥٢ النظام الاشتراكي حيث تقوم الدولة بتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المواطن، وتم الحد بشكل كبير من دور القطاع الخاص، غير أنه مع السبعينات تراجعت الدولة عن النظام الاشتراكي، وساد الانفتاح الاقتصادي الذي فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص، غير أنه بالرغم من ذلك لم يقم القطاع الخاص بدوره الاجتماعي، إلا مع العقد الأخير، خاصةً مع إنشاء المركز المصري لمسؤولية الشركات ٢٠٠٤ ليصبح المسؤول عن وضع استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويلتزم بزيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ودعم الشركات لبناء قدراتها، والترويج للمسؤولية الاجتماعية، ومساعدة الشركات على الالتزام بمعايير العمل والبيئة، من خلال توطيد الشفافية والمصداقية وأصبح من الواجب على "الشركات المتبنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أن تكون ملتزمة بكافة التشريعات، بالإضافة لسداد كافة الالتزامات المالية من ضرائب وغيرها، أي يجب أن تكون الشركات كما يلي:

– ذات طابع مؤسسي وملتزمة ضريبياً، وملتزمة أيضاً بقواعد حوكمة الشركات.

– أن تحترم حقوق الإنسان، وأن تراعي الشركة كافة حقوق العاملين بها.

– أن تحترم البيئة المحيطة بها والعمل على عدم الإضرار بها.

– عدم انخراط الشركة بأي شكل من أشكال الفساد".[١٣٣]

كما قامت الحكومة بتقديم العديد من المزايا للشركات التي تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية، ومنها استبعاد التبرعات والإعانات التي تدفعها الشركات للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة، ودور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي من الضرائب في حدود ١٠% من الربح الصافي السنوي للشركة[١٣٤].

يقيم مؤشر المسئولية الاجتماعية الشركات اعتماداً علي ٣ مبادئ رئيسية، تتمثل في مبادئ الحوكمة التي تستحوذ علي ٥٥% من المؤشر وتشمل الإعلان عن هيكل الملكية والشركات التابعة وبيانات عن السيرة الذاتية لمجلس الإدارة، أما البعد المجتمعي فيستحوذ علي نسبة ٣٠% ومساهمة البعد البيئي بنسبة ١٥% من المؤشر. وبمراجعة هذه المبادئ على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، يتضح أن العديد منها يتم تطبيقه بشكل صوري[١٣٥]. ذلك أنه برغم الدعم الحكومي والتسهيلات المقدمة للشركات للقيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك العديد من العقبات والمشكلات التي تواجه ذلك ومنها العوامل الموروثة ممثلة في إعاقة عمل القاع الخاص، وعوامل ترع لاتفاقيات الجات وما فرضته من زيادة المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والأجنبية، ورفع الحماية عن القطاع الخاص، عوامل متعلقة بالقطاع الخاص ذاته أهمها رغبته وقدرته في القيام بمسؤولياته وسيطرة النظرة الربحية على الإدارة، وصعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للشركات نتيجة التداخل بينها، وصعوبة تحديد هل المشاركة في المسؤولية الاجتماعية وجوبية أم

اختيارية، غير أن العامل الأكبر هو الخلط الواضح بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات[١٣٦].

رغم العقبات التي تحيط بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر إلا أن هناك نماذج واضحة للقيام بها، ومن النماذج الواضحة لذلك:

١- شركة منجم السكري أو سنتامين مصر Centamin Egypt Limited[١٣٧]: شركة استرالية أنشئت في ١٩٧٠، مملوكة للمصري يوسف الجارحي، حصلت على تصريح استكشف في منطقة مساحتها ١٦٠ كم مربع ضمن مشروع منجم السكري قرب مدينة مرسى علم، ثم تحولت لاستكشف وتوريد الذهب، وتم الاتفاق على أن تقوم الشركة بتمويل مشروع منجم السكري وتسترد نفقاتها من عائد بيع الذهب، بجانب سداد ٣% للحكومة المصرية مع اقتسام الأرباح بواقع ٥٥ % للحكومة المصرية، وبلغ انتاج الشركة منذ بدء الإنتاج وحتى ٢٠١٨ حوالى ١١٨ طن، ليرتفع بعد ذلك في عام ٢٠١٩ إلى ١٣٢ طن بزيادة ١٤ طن، ويصل في العام الأخير إلى حوالى طن ونصف شهرياً بمعدل ١٨ طن سنوياً. وتعد من الشركات التي تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح ومن ذلك:

أ. في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية[١٣٨]: تقوم الشركة بالمساهمة في البنية التحتية ليس للمنجم فحسب بل لمدينة مرسى علم المجاورة لها، وتلتزم بالإفصاح والشفافية، والإستعانة بالموردين المحليين الأكفاء بعد التأكد من التزامهم بالممارسات الآمنة والأخلاقية التي تضعها الشركة، ويساهم ذلك في إنشاء مراكز اقتصادية بالقرب من مركز عمليات الشركة، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز معايير الحوكمة، ومراعاة تضارب المصالح ووضع الضوابط

الأولية الكفيلة بمكافحة الرشوة والفساد. كما تقوم الشركة ببعض المشاركات المجتمعية الدائمة والمستمرة، كالاشتراك في الأعياد والمناسبات القومية والدينية للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي المحيط بالشركة.

وفي مجال التدريب تقوم الشركة سنوياً بتدريب ما يصل إلى ٢٥٠ طالب من الجامعات المصرية وتحمل تكلفة التدريب والإقامة، كما تستضيف الباحثين في الماجستير والدكتوراة في مجال عمل المنجم على نفقتها وتقدم لهم كافة المساعدات البحثية لإتمام دراساتهم.

ومساهمةً من الشركة في الاقتصاد القومي عقدت في ٢٠١٧ إتفاقاً مع الحكومة المصرية تم بموجبه شراء الحكومة المصرية الذهب من بورصة لندن لزيادة رصيد الاحتياط الذهبي، وتقوم الشركة بسداد الثمن بالعملة الصعبة على أن تسترد الشركة قيمة ما دفعته للحكومة بالعملة المصرية، وذلك في إطار زيادة احتياطي النقد الأجنبي.

في مجال خدمة المجتمع المحلي تقوم الشركة بتوفير الوظائف لما يزيد عن خمسة آلاف عامل معظمهم من السكان المحليين. ولرفع العبء عن الدولة قامت الشركة بتركيب مولدات كهربائية تزيد من قدرة محطة كهرباء مرسى علم بنسبة ٣٠% على نفقتها الخاصة، بالإضافة إلى إنارة قرية بالكامل. كما قامت الشركة بالتبرع بأجهزة طبية تحتاجها مستشفى مرسى علم ومنها جهاز أشعة مقطعية لمستشفى المدينة في فبراير ٢٠١٨، وإنشاء معامل حاسب آلى بالمدارس، وسيارات لنقل تلاميذ المدارس والموظفين، وأعمال الصيانة للمدارس والمساجد بالمدينة، وتجهيز استراحات للمغتربين.

وللمساهمة في الترويج السياحي لمدينة مرسى علم ولمصر تنظم الشركة ماراثون

دولي سنوي يربط النيل بالبحر الأحمر لتوصيل رسالة للعالم بأن المنطقة آمنة وتستضيف في الماراثون متسابقين من معظم دول العالم. ومع توقف السياحة في ٢٠١٩ تضررت المدينة بشدة لاعتمادها بشكل أساسي على السياحة فقامت الشركة بتغيير سياسة التسكين للعاملين بها، فبعد أن كان معظمهم يقيم في سكن معد داخل المنجم قامت الشركة بتأجير العمارات السكنية التي تؤجر للسياح ونقل كثير من موظفيها للإقامة في الفنادق الموجودة بالمدينة، والاتفاق مع شركات المقاولات التي ترتبط بعمل بها على تأجير السكن خارج الموقع للمساعدة في إنقاذ المدينة من الظلام وتحولها إلى مدينة أشباح

ب. الصحة والسلامة والرفاهية: تلتزم الشركة بثقافة أصيلة في مجال الصحة والسلامة تستهدف انعدام الضرر، حيث تلتزم الشركة والمقاولين والعمال بالمسؤولية عن خلق بيئة عمل آمنة لنفسهم وزملائهم. كما توجب الشركة على جميع المقاولين العاملين في الموقع بنظام إدارة السلامة،

تقوم الشركة على الجانب الآخر بمناقشة الموضوعات المتعلقة بصحة الموظفين في الاجتماعات اليومية قبل المناوبة، وذلك من خلال إحصائيات العيادات والحالات الطبية لضمان وجود وعي جيد والوقاية من الأمراض المختلفة. كما يتضمن الموقع فريق طوارئ وسيارة إطفاء وإسعاف وتدريب عمال من كل الأقسام على مكافحة الحريق والإسعافات الأولية والإنقاذ في حالات الطوارئ. ومع وباء كوفيد ١٩ قامت الشركة بوضع خطة إدارة للوقاية من انتشار الفيروس بين العاملين، ومواجهة أي تفشي للأمراض المعدية، وعقد اجتماع ثلاث مرات للجنة التنفيذية، ونجحت الشركة من خلال عزل الموظفين المشتبه بهم ومتابعتهم وتقديم الرعاية الصحية.

ج. المسؤولية البيئية: تلتزم الشركة بحماية البيئة، وتثقيف الموظفين والمجتمع بما يتعلق بالبيئة، وتطبيق ممارسات الإدارة البيئية لتقليل المخاطر والآثار البيئية المحتملة من عمليات التعدين لأدنى مستوى ممكن. حيث يعد مجال نشاط الشركة وهو استخراج الذهب من باطن الأرض من الأنشطة ذات الآثار الكبيرة على البيئة، لذلك تشكل المسؤوليات البيئية أحد عوامل الخطر الرئيسية للشركة، لهذا تمارس الشركة سياسات بيئية مسؤولة مثل الزيادة في كفاءة الطاقة، وإعادة تدوير المياه، والنفايات لضمان تقليل الآثار السلبية للنشاط على البيئة.

ففي مجال كفاءة الطاقة والانبعاثات تستهدف الشركة ثبات وأمان تزويد الموقع بالكهرباء واستخدام الطاقة بكفاءة، ويساعد ذلك في توفير التكلفة، بجانب تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما تسعى الشركة لإحلال الطاقة الشمسية محل الديزل في تشغيل المعدات في المنجم. وفي مجال المياه تقوم الشركة بإدارة واستخدام المياه بشكل مسؤول لأن أي مخالفة لذلك تؤثر على جدة وكمية المياه المتاحة للمستخدمين الآخرين. وتتضمن خط إدارة المياه مصادر المياه المختلفة المتاحة، واحتياجات المستخدمين الآخرين للموارد المائية، ومعدلات التبخر في الموقع، ونوعية وكمية المياه المتاحة.

أما إدارة المخلفات فتحتل مكانة هامة لأنشطة المنجم ذلك أنه ينتج كمية كبيرة من النفايات معظمها نفايات صخرية، لذلك يتبع المنجم عن طريق فريق استجابة الطوارئ المدرب ما يتعلق بإدارة النفايات والالتزام بأعلى المعايير في هذا المجال، ومنها مراقبة استقرار السدود، مراقبة مستويات المياه الجوفية، التخلص من النفايات بطرق آمنة. ولم يشهد المنجم منذ بداية العمل فيه أي مخالفات بيئية.

أما الحفاظ على البيئة الجوية فنتيجة لنشاط المنجم تعتبر المركبات الثقيلة وعمليات التكسير والطحن والتفجير من المصادر الهامة للغبار المحمول في الهواء مما قد يسبب مشاكل للعمال والمجتمع المحلي بما في ذلك مشاكل التنفس والعيون. لذلك يتم تقييم مخاطر الصحة المهنية والنظافة في كل مناطق المنجم، واتخاذ الضوابط اللازمة للتخفيف من المخاطر. ويتم إعادة تقييم مناطق العمل شهريا من جانب الشركة، ومرتين سنوياً من خلال جهات دولية متخصصة. وتشمل إجراءات إخماد الغبار تركيب رشاشات الماء على الكسارات والترطيب المنتظم للطرق في الموقع، وتوفير معدات الحماية الشخصية للسلامة للعاملين والزوار، وفي عام ٢٠٢٠ تم تخصيص ٧ مليون دولار أمريكي لتحديثات كبرى لنظام التهوية تحت الأرض والبنية التحتية لتحسين جودة الهواء ودرجات الحرارة. وفي مجال التنوع البيولوجي تم الحرص على ضمان وضع خطوط الأنابيب في مناطق خالية من الشعاب المرجانية ووضع الشباك لضمان عدم دخول الأسماك للأنابيب، كما قامت الشركة بإقامة مشتل للأشجار في المناطق الإدارية ومناطق المخيمات، وتخصيص ميزانية سنوية للحفاظ على التنوع البيولوجي. وحفاظاً على البيئة المحلية وتنميتها قامت الشركة بعمل الميادين بمدينة مرسى علم، وكذلك إنشاء حديقة للأطفال بها احدث الألعاب وتسليمها إلى جمعيه شباب مرسى علم لإدارتها وتوفير فرص عمل للشباب.

٢- **شركات العربي***: تأسست شركة العربي عام ١٩٦٤ بالموسكي على يد الأشقاء محمد ومحمود وعبد الجيد العربي، وتوسعت الشركة عبر الزمن حتى تحولت لأحد أكبر الشركات المصرية، وحصل مؤسس المجموعة السيد محمود العربي على وسام الشمس المشرقة من إمبراطور اليابان في ٢٠٠٩ لدور

المجموعة في تطوير العلاقات المصرية اليابانية عبر أربعة عقود. وأصبحت المجموعة تضم إحدى عشرة شركة، وحصلت على توكيلات لشركات توشيبا وشارب وهيتاشي وNEC وسيكو وألبا وSONY وكلها شركات يابانية، كذلك لاجيرمانيا وهوفر وكاندي الإيطالية، وكذلك TCL الصينية. وللشركة مجمعين صناعيين على مساحة ٣٨٦ ألف متر مربع في بنها وقويسنا. ومن مجهودات الشركة في إطار المسؤولية الاجتماعية:

أ- في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يعمل لدى الشركة حوالى ٣٥ ألف عامل معظمهم من العمالة المحلية، لم تقم الشركة بتخفيض العمالة في فترات الإغلاق الناجمة عن أزمة كورونا عكس بعض الشركات الأخرى مما كان موضع استحسان المجتمع المحلي. كما تم افتتاح مدرس العربي للتكنولوجيا التطبيقية ٢٠١٨ بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي الجايكا، وتجهيزها بالمعامل والورش بجانب التدريب العملي لطلاب المدرسة بمجمع العربي الصناعي بقويسنا. كما ساهمت الشركة في رعاية مبادرة التعليم التفاعلي بتجهيز ثلاثة فصول بالسبورات التفاعلية وأجهزة الكمبيوتر والتابلت، وتدريب ١٠٠ معلم على استخدامها. بجانب رعاية بعض الباحثين في مجال التكنولوجيا في الجامعة المصرية اليابانية.

وقعت مؤسسة العربي لتنمية المجتمع بروتوكول تعاون مع شركة مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة أسوان، إحلال وتجديد ٥ آبار بجنوب أسوان، وإحلال وتجديد محطة مياه أبو الريش بشمال أسوان بتكلفة مبدئية ١٠ مليون جنيه، وكانت مؤسسة العربي لتنمية المجتمع كانت قد ساهمت في حفر ١٣ بئر وتركيب ٧٢ منظومة كلور في محافظة أسيوط لخدمة ٣ مليون نسمة بالإضافة

إلى تركيب ٤٠ منظومة كلور بمحافظة سوهاج لخدمة مليون نسمة.

قامت الشركة كذلك بالمساهمة في احتفالات العيد القومي لأسوان، وتنظيم احتفالات تكريم في عيد الأم، وتنفيذ مشروع شنط المدارس لغير القادرين، وتقديم المساعدات المطلوبة لبعض مراكز الشباب، ورعاية الأيتام، وتقديم الهدايا المجانية من مصانعها للعرسان غير القادرين في حفلات زفاف جماعي، والمشاركة في حملات التبرع بالدم،

ب- في مجال الصحة والسلامة والرفاهية: تتبع الشركة وسائل الوقاية والأمان في مصانعها بما يحافظ على صحة وسلامة العمال والبيئة المحيطة، كما تبنت الشركة مشروع لنشر الثقافة التوعوية للحد من إدمان المخدرات من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة لطلاب الجامعات، وشملت الحملة مجموعة من الجامعات والمدارس في سبع محافظات هي القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الغربية، الدقهلية، أسيوط، سوهاج، واستفاد من هذا المشروع ثلاثة عشر ألف طالب جامعى و٥٠ ألف من تلاميذ المدارس الإعدادية فى الأعوام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣.

ج- الحفاظ على البيئة: تم تكريم مجموعة العربي عن طريق منظمة الصحة العالمية الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لجهودها في مجال ترشيد الطاقة وحصول جميع مصانعها علي شهادات المطابقة لنظم إدارة الطاقة ISO 50001، وهي شهادة تعنى التزام الشركة بتوفير في كل أنواع الطاقة المستخدمة وذلك بهف تقنين استخدام الطاقة ومنع الإهدار فيها، مع استخدامها بشكل آمن. وبالتالي الحد من تكاليف الطاقة وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. كذلك قامت الشركة بعمل وحدة لمعالجة مياه الصرف الصناعي ووحدة للرصد

الذاتي للمحافظة على المتطلبات القانونية وتحسين أداء التشغيل البيئي، وبناء على ذلك تم حصر جميع مشكلات بيئة العمل المتمثلة في انبعاث غازات كيميائية خطرة قد تؤثر سلباً على صحة العاملين بالمحطة منها الروائح الكريهة والضواء والمياه والحمأة. وتتم معالجة مياه الصرف الصناعي بعدة عمليات منها الفيزيائية التي تقوم بتصفية نفايات، والكيمائية التي تستهدف تحويل الملوثات لمواد يسهل فصلها وترسيبها، والبيولوجية للتخلص من المواد العضوية القابلة للتحول بيولوجياً.

وفي إطار الحفاظ على البيئة المحلية قامت الشركة برعاية وتنفيذ مشروع زراعة ألف شجرة بطريق مصر الإسكندرية الزراعي بمحافظة القليوبية، بطريقة سليمة تضمن بقاءها والاستفادة منها على الطريق.

٣- **البنك الأهلى المصري***: تأسس في ١٨٩٨ برأسمال مليون جنيه إسترليني، تطورت وظائفه فأصبح بنكاً مركزياً، ثم تحول إلى بنك تجاري منذ الستينات، له أكثر من ٥٠٠ فرع داخل الجمهورية، بجانب مراكز التمثيل الخارجية والفروع والمراسلين في مختلف القارات. يستحوذ على حوالى ٣٠ % من المركز المالي للجهاز المصرفي المصري، بلغ أجمالي ودائع العملاء لدى البنك حوالى ٢.١ تريليون جنيه في يونيو ٢٠١٩، ويصل عدد عملائه إلى ٣.١٢ مليون، حصل على لقب البنك الأقوى في إفريقيا، وأكبر علامة تجارية مصرفية في مصر، بجانب العديد من الشهادات والجوائز الدولية، تعددت مساهمات البنك الأهلى فى دعم المواطن المصرى فى مجالات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر من خلال مختلف مجالات المسئولية المجتمعية بمبلغ يقارب ٨ مليارات جنيه خلال السنوات الـ٦ الأخيرة وفي عام ٢٠١٩ فقط بلغ إجمالي المساهمات في العمل

المجتمعي نحو ١. ٥٣ مليار جنيه، وتركزت سياسة البنك في دعم أربعة محاور رئيسية هي القطاع الصحي، قطاع التعليم، قطاع الثقافة، مجال تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر.

أ- في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يعتبر البنك من البنوك الرائدة ف الالتزام بمفاهيم الحوكمة الرشيدة، وذلك من خلال الإطار العام للحوكمة في البنك، وطريقة الإدارة. ويقوم البنك بإصدار تقرير سنوي للحوكمة من أجل تحقيق أعلى المعايير فيها، حيث يتناول التقرير طريقة ممارسة الحوكمة من خلال مبادئها المتمثلة في المسئولية، الإفصاح، إدارة تعارض المصالح، الشفافية، المسائلة، العدل والمساواة، التوازن، وأخيراً ميثاق السلوكيات. يبلغ عدد العاملين بالبنك ما يزيد على ثمانية عشر ألفاً، قام البنك بمنح ٥٠% منهم أجازات في فترة الكوفيد ١٩ دون المساس بمرتباتهم أو المميزات التي يحصلون عليها. كما تم تنفيذ خطة تدريبية للعاملين في البرامج الفنية المتخصصة، البرامج السلوكية والإدارية، اللغة الإنجليزية والدراسات العليا والشهادات المتخصصة شملت ١٠٥ آلاف فرصة تدريبية شملت ١٧ ألف متدرب وهو ما يمثل حوالى ٩٢% من أجمالي العاملين. بجانب برامج خاصة لتدريب القيادات. وتم تقديم العديد من المزايا للعاملين منها التأمين على حياة العاملين الحاصلين على قروض، تطوير وميكنة منظومة العلاج الطبي، التحول الرقمي في أنظمة الموارد البشرية. وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للبنك تم تعريف ٧٧٧ طالب وطالبة بالعمل المصرفي وتدريبهم عملياً بإدارات وفروع البنك المختلفة لمدة ٥ أسابيع وهو ما يتم بشكل سنوي.

أما في قطاع مكافحة الفقر فيقوم البنك بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويقدم لها التمويل اللازم من موارد البنك وبالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما يلبي احتياجات المشرعات متناهية الصغر غير المؤهلة للتعامل مع البنوك.

كما قام البنك بتطوير ٤ قرى مصرية بإجمالى ١٥١ مليون جنيه، وقدم تبرعات في عدة مشروعات في سيناء والإسكندرية والسويس وغيرها من مناطق الجمهورية، كما قام بتقديم مساعدات لصندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية وأسرهم، ومساعدة الغارمات، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة بإجمالي يزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه.

ب- في مجال الصحة والسلامة والرفاهية: قدم البنك في عام ٢٠١٩ ٣٦١. ٥ مليون جنيه مساهمات لمستشفي أهل مصر لعلاج الحوادث والحروق، مؤسسة بهيئة لاكتشاف وعلاج سرطان السيدات، استكمال تجهيز مستشفى الناس للأطفال، الكلية المصرية لأطباء الرعاية الحرة، مركز أيادي المستقبل لعلاج الأورام بالإسكندرية، مشروع التأمين الصحي الشامل في بورسعيد، مستشفى شفا الأورمان، مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب، علاج مرضى فيرس سي بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير. كما ساهم البنك في المستشفيات الجامعية في مستشفى الطلبة، ومستشفى القصر العيني، وقسم الباثولوجيا الإكلينيكية بالجامعة، وكذلك مستشفى جراحة المسالك بجامعة طنطا، ومركز أمراض الكلى والمسالك البولية بجامعة المنصورة، وقسم جراحة القلب والصدر كلية الطب البشري بجامعة سوهاج، وكذلك مستشفى الأورام التابع لجامعة أسيوط.

وفي قطاع التعليم والتدريب ساهم البنك في عام ٢٠١٩ فقط بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لوزارة التعليم العالي لتقديم بعثات لطلبة الدراسات العليا، ١٠٠ مليون لوزارة

التخطيط، ١٠ مليون لمدينة زويل لتقديم ٨٠ منحة للطلبة غير القادرين، ١٠ مليون لبنك تنمية المهارات لتدريب ٧٠٠ متدرب على أعمال التدريب المهني بجانب ٥ مليون لأكاديمية الفنون، ٤ مليون للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ٢ مليون جنيه لمركز التدريب المهني بحي الإسمرات، بإجمالي ٢٣١ مليون جنيه.

كما قام البنك بالمساهمة في تطوير مركز ترميم الآثار بالمتحف الكبير، ودعم المعهد العالي للفنون المسرحية وأكاديمية الفنون، وتطوير المدارس الحكومية في المحافظات، ونشر القيم الأخلاقية من خلال برنامج قيم وحياة، وإنشاء متحف للبنك يضم المقتنيات الفنية القيمة.

ج- الحفاظ على البيئة: رغم زيادة فروع البنك مما يؤدي لزيادة الاستهلاك في كافة الموارد، إلا أنه في إطار التنمية المستدامة تم استبدال مصادر الإضاءة العادية بأخرى موفرة، وكذلك أنظمة تكييف الهواء، وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية فأقام البنك ٥٠ محطة لتوليد الطاقة الشمسية لفروعه المختلفة، والترشيد في وسال النقل الجماعي المستخدمة من قبل البنك. وتبين الدراسات أن النفايات الناتجة عن العمل في البنك تمثل النفايات الصلبة منها ١١% بينما تمثل النفايات الإلكترونية النسبة المتبقية وتنتج عن تغيير واستبدال أجهزة الكمبيوتر أو المركبات القديمة والأثاث والأجهزة المستعملة، وقد تغلب البنك على هذه المشكلة بإجراء مزادات دورية لبيع هذه العناصر للحد من الآثار السلبية لها. كما أطلق البنك مبادرة المشاركة البيئية للموظفين لحل مشكلات الازدحام والضوضاء في الفروع.

أنشأ البنك برنامج تفتيش التلوث الصناعي لتخفيض التلوث بشتى أنواعه، وتم

تأسيس صندوق لهذا الغرض بأجمالي ١٧٣ مليون دولار بالمشاركة مع البنك الدولي وعدة بنوك عالمية بهدف تحسين النظام البيئي. كما تولى البنك صندوق حماية البيئة برأسمال يزيد عن ٣٣٠ مليون دولار، وذلك لمساعدة قطاعات الأسمنت، الأسمدة، الطوب، البترول، الورق، الطعام، وغيرها من المشروعات التي تنتج ملوثات بيئية. ومن خلال البرنامج والصندوق مول البنك ستة مشاريع تستهدف تمويل مشروعات التوافق البيئى للمشروعات الصناعية، مثل التحويل من زيت الديزل إلى الغاز الطبيعي للحد من ثاني أكسيد الكربون، وأدى ذلك إلى الحد من الملوثات الكيميائية بنحو ٦٥ ألف طن، و٢٢ ألف طن من ثاني أكسيد الكبريت، و١٠ أطنان من ملوثات الهواء الأخرى، شمل ذلك مصانع أبو زعبل للأسمدة، مصر للكيماويات بالإسكندرية، شركة دلتا ستيل، حلوان للأسمنت، الشركة العامة لصناعة الورق، وغيرها من الشركات.

في عام ٢٠٠٧، تم توقيع عقد بين صندوق الحماية المصرية والبنك الوطني المصري في مشروع لاستبدال سيارات الأجرة القديمة بأخرى جديدة في القاهرة الكبرى. تعمل سيارات الأجرة الجديدة بالغاز الطبيعي لتحقيق مجموعة من أهداف التنمية البيئية والاجتماعية.

نتائج وتوصيات الدراسة:

١- أخلاقيات الأعمال من الفروع الهامة في الفلسفة التطبيقية لكنها لم تحظ حتى الآن بالدراسة الكافية في مجال الفلسفة في عالمنا العربي، وإن كانت بدأت تحظى بالاهتمام اللائق بها في مجالات العلوم الإنسانية الأخرى، ونأمل أن يزيد الاهتمام بها حتى تصبح في المكانة اللائقة بها، بما ينعكس على المجتمع.

٢- الالتزام بأخلاقيات الأعمال يترتب عليه بالضرورة تطبيق حوكمة الشركات.

٣- أصبحت حوكمة الشركات أحد الضمانات الهامة للحد من الفساد، وضمان استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، وزيادة الثقة في الشركة.

٤- تقوم حوكمة الشركات على عديد من العناصر أهمها الإفصاح والشفافية.

٥- ترتبط أخلاقيات الأعمال والحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية الاجتماعية.

٦- اختلفت الآراء حول جدوى المسؤولية الاجتماعية للشركات، غير أن الرأي الراجح هو أهميتها، وفوائدها سواء للشركة، أو الأطراف ذات الصلة، أو البيئة.

٧- أهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات هي القابلية للمحاسبة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام كل من أصحاب المصلحة، قواعد السلوك الدولية، حقوق الإنسان، الحفاظ على البيئة.

٨- ما زالت الشركات تخلط ما بين التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وما يجب عليها القيام به في هذا الإطار، وما بين الأعمال الخيرية.

٩- يوجد بون شاسع ما بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك انعكاساً للرقابة المجتمعية، واحترام حقوق الإنسان، والوعي بأهمية الحفاظ على البيئة.

١٠- أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات هي المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، المجال العمالي وحقوق الإنسان، المجال البيئي، والأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين.

١١- ما زال اهتمام الشركات في مصر بالمسؤولية الاجتماعية ضعيف للغاية، وذلك نتيجة النظام شبه الاحتكاري للشركات، وضعف الرقابة الحكومية، وندرة الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضعف الرقابة المجتمعية على الشركات، بجانب عدم الاهتمام العام بضرورة وأهمية الحفاظ على البيئة.

١٢- يوجد خلط ما بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، حيث تتركز معظم جهود المؤسسات في أعمال خيرية غير تنموية مثل إطعام الفقراء أو توفير ملابس أو خدمات دون القيام بمشروعات تنموية.

١٣- عدم وجود قياس للأثر الاجتماعي للمشاريع التي تقوم بها الشركات في إطار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مما ينتج عنه عدم تصويب نقاط الضعف فيها. وبالتالي يجب وضع رؤية واضحة للدور الاجتماعي الذي تريد الشركة القيام به والمساهمة فيه.

١٤- يجب على الشركات الاهتمام بجعل البرامج التي تقوم بها في إطار المسؤولية الاجتماعية قائمة بذاتها وتحقق إيرادات خاصة بها، بما يضمن لها الاستمرارية

الهوامش

١- إبراهيم مدكور وأخرين: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٨١

٢- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢، ص ٣٦٩، ٣٧٠

٣- أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثالث، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٢١٥: ١٢١٧

٤- أحمد عز الدين عبد الله وآخرين: معجم القانون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٩، ١٤٠

٥- السابق، ص ٤٣١، ٤٣٣

6- Dierksmeier, C. 2011. The Freedom–Responsibility Nexus in Management Philosophy and Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 101, 263–283 (2011). https://doi.org/10.1007/s10551-010-0721-9, p 267

٧- عبد الرزاق سلام: دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين، دراسات، جامعة عمار تليجي بالأغواط، ع ٧٠، سبتمبر ٢٠١٨، ص ١٥٢، ١٥٣

٨- نور الهدى توكل: أخلاقيات الإدارة والمسئولية الاجتماعية للمنظمات، مجلة التنمية الإدارية، س ٢٦، ع ١١٦، يوليو ٢٠٠٧، ص ٤٢

٩- عبد الرزاق سلام: دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٥٢

١٠ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة جدارا، أربد، أكتوبر ٢٠١١، ص ٣٧٥

11 William I. Sauser, Jr. 2005. Ethics in Business: Answering the Call. Journal of Business Ethics, vol 58, p 345

١٢ صورية بوطرفة: التغيير الثقافي ودوره في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في منظمات الأعمال، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع ١١، ٢٠١٨، ص ١٠٥

١٣ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٨١. فاطمة الزهرة ابن نامة: أخلاقيات الأعمال كميزة تنافسية لمنظمات الأعمال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ع ٣، يوليو ٢٠١٢، ص ٤٥، ٤٦

14 Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M. 2008. A Survey of Managers' Perceptions of Corporate Ethics and Social Responsibility and Actions that may Affect Companies' Success. Journal of Business Ethics, vol 82, p 682

15 Byrne, E.F. Business Ethics: 2002. A Helpful Hybrid in Search of Integrity. Journal of Business Ethics, vol 37, p 121

16 Argandoña, A. 1999. Business Ethics in Spain. Journal of Business Ethics, vol 22, p 155

17 Altman, M.C. 2007. The Decomposition of the Corporate Body: What Kant Cannot Contribute to Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 74, p 253

18Reed, D. (1999). Three Realms of Corporate Responsibility: Distinguishing Legitimacy, Morality and Ethics. Journal of Business Ethics, vol 21, p 23

١٩ عبد الرزاق سلام: دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين، مرجع سابق، ص ١٥٣

20Feldmann, J., Kelsay, J., & Brown, H. (1986). Responsibility and Moral Reasoning: A Study in Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 5(2), p 198

21 Altman, M.C. ibid, p 254

٢٢ صورية بوطرفة: التغيير الثقافي ودوره في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في منظمات الأعمال، مرجع سابق، ص ١٠٧

٢٣ أبراهيم عبد الله عبد الرؤوف: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ١٠٧، ع ٥٢٣، يوليو ٢٠١٦، ص ٢٧٤: ٢٧٥

24 Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 684

25 Reed, D. (1999 , ibid, p 29

26 Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, ibid, p 682

٢٧ محمد طارق يوسف: العدل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، جمعية الضرائب المصرية، مج ١٩، ع ٧٤، مايو ٢٠٠٩، ص٩٨

٢٨ محمود ناصر الحازمي: مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء "المشاكل – العقبات – الحلول الممكنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للدراسات العليا، ٢٠١١، مرجع سابق، ٢٠١١. ص ٦١

٢٩ محمد سليمان: حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦، ط١، ص ٤٣، د. محمد كمال أبو عمشة: تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة ٣٩، العدد ١٤٩، إبريل ٢٠١٣، ص ٣٢٧

30 ZAAZOU, z. Jul 2015, CORPORATE GOVERNANCE AND ITS ROLE IN ADMINISTRATIVE AND ECONOMIC REFORM AN OVERVIEW OF EGYPT'S CORPORATE GOVERNANCE PRACTICES, International Journal of Research in Business Management, Vol. 3, Issue7, , page 9

٣١ طارق حماد: حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف في مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص٣

٣٢ علي عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد: مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ١٥.

33 www.cma.gov.eg

34 Sobhy, N. Abdel Megeid. April 2015. Effect of Corporate Governance on Working Capital Management and Financial Performance, Journal of Thought Accounting, Volume 19, Issue 1, page 44

٣٥ موقع الحوكمة على الانترنت www.hawkama.net:28/4/2011

٣٦ محمد حبوش: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧، ص ٣٧

37 Donald Nordberg. 2011. Corporate Governance Principles and Issues, SAGE Published Ltd, London.

38 Amalia Rizki and Atika Jasmine: Investor Protection, Corporate Governance, Firm Value: Research on the Companies in Asia, The 2018 International Conference of Organizational Innovation Volume 2018, p 550

39 United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific: What is Good Governance ? accessed 20 may 2020, in www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

40 The World Bank: Corporate Governance, February 24, 2016, accessed may 20, 2020, in https://bit.ly/32MiRFK

41 Petra Nix and Jean Jinghan Chen. 2013. The Role of Institutional Investors in Corporate Governance, PALGRAVE MACMILLAN, uk. p 12

42 van den Berghe, L. 1999. International Standardisation of Good Corporate Govemance, Kluwer Academic Publishers, p 24

٤٣ محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج ٣٨، ع ٤، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٢٧٦

44 Sorour, k. (2014). Corporate Governance Reform in Egypt: Achievements and Challenges Ahead, in Ediro, Samuel O. Idowu. Kiymet Tunca C¸ liyurt, Corporate Governance An International Perspective, New York: Springer, p 144.

45 Yoshikawa, T., Phan, P.H. 2001, Alternative Corporate Governance Systems in Japanese Firms: Implications for a Shift to Stockholder-Centered Corporate Governance. Asia Pacific Journal of Management, vol 18, p 189: 190.

٤٦ جهاد خليل الوزير: دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين، واستقرار الأسواق المالية، المؤتمر السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني ، ٢٠٠٧، ص ٦

٤٧ محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٢

٤٨ محمد خليل، شحاتة شحاتة: مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٥٩

٤٩ السابق ص ٩٤

٥٠ مها محمود رمزي: الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ٩٨-١٠٠- ، ص ٩٨-١٠

51 Velentzas J., Broni G., Skalidis L. (2017) Corporate Governance: Legal, Managerial, and Auditing Dimensions. In: Tsounis N., Vlachvei A. (eds) Advances in Applied Economic Research. Springer Proceedings in Business and Economics. New York, Springer, p 786.

٥٢ علي العبد خليل سعادة: مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد ٧٥، ٧٦، مارس ٢٠٠٨، ص ٢٠: ٢٣ .

٥٣ محمد سمير الصبان: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩١، ص ٣٥٠

54 Davies, M& Paterson, R& Wilson, A. 1997. UK GAAP Generally Accepted Accounting Practice in the United Kingdom, Fifth edition, MACMILLAN REFERENCE LTD, London, Page 1701.

55 Ezzamel, m., & Watson, R. 2005. Boards of Directors and the Role of Non-executive Directors in the Governance of Corporations, Edited by Keasey,K. & Thompson, S& Wright, M. Corporate Governance Accountability, Enterprise and International Comparisons. England: John Wiley & Sons Ltd, p 100.

56 What Is Transparency in http://www.transparency.org/what-is-corruption/#what-is-transparency.

57 Laura Horn: PALGRAVE MACMILLAN, ibid, p 127

٥٨ محمد طارق يوسف: الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧، ص٢٢

59 Wagdy M. Abdalla: Accounting, Finance, and Taxation in the Gulf Countries, PALGRAVE MACMILLAN, , New York, 2008, p 165

٦٠ هوام جمعة وآخرين: الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، الملتقي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الاعمال في المؤسسات، ١٨-٢٠٠٩/١١/١٩ جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مرجع سابق، ص١٨٩-١٩٣

٦١ محمد طارق يوسف: الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مرجع سابق، ص ٢٣، كذلك انظر أحمد مخلوف: الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٣: ١٤

٦٢ Burke, J,. & Clark, C. 2008. Boards and Shareholders: Bridging the Divide. Edited by Goranova, M. & Ryan, L Verstegen, Shareholder Empowerment A New Era in Corporate Governance. England: PALGRAVE MACMILLAN, P 145

٦٣ محمد طارق يوسف: العدل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، مرجع سابق، ص ٩٩

٦٤ محمد طارق يوسف: العدل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة، مرجع سابق، ص ١٠٢

65 Sviesa Leitoniene, S. & Sapkauskiene, A. 2015, December, Quality of Corporate Social Responsibility Information, Procedia - Social and Behavioral Sciences, VOL 213, p 336

٦٦ أحمد السيد محمد الدقن: المسؤولية الاجتماعية للشركات: إطار مفاهيمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج ٢٠، ع١، يونيو ٢٠١١، ص ١٠: ١٢، فهد حمد المغلوث: المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على المجتمع نموذج تطبيقي للتخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية وبرامج مقترحة لاقتصاديات المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان- كلية الخدمة الاجتماعية، ع ٣١، ج١، أكتوبر ٢٠١١، ص ٤١٣: ٤١٥

67 Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 682

٦٨ إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة- كلية التجارة، مج ٣٤، ع ٣، ٢٠١٠، ص ٢٦٨، ٢٦٩

٦٩ حسين عبد المطلب الأسرج: المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، مج ١٦، ع ٢٣، ٢٠١٢، ص ٦٦، ٦٧

70Ramasamy, B., Yeung, M.C.H. & Au, A.K.M. 2010. Consumer Support for Corporate Social Responsibility (CSR) The Role of Religion and Values. Journal of Business Ethics, vol 91, p 61. Amba-Rao, S.C. 1993. Multinational corporate social responsibility, ethics, interactions and Third World governments: An agenda for the 1990s. Journal of Business Ethics, vol 12, p 553.

71Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 683 ،684

72، Sviesa Leitoniene, S. & Sapkauskiene, A. ibid, p 334 ،335

٧٣ نور الهدى توكل: أخلاقيات الإدارة والمسئولية الاجتماعية للمنظمات، مجلة التنمية الإدارية، مرجع سابق، ص ٤٢، صادق جعفر: لمحات من واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مملكة البحرين، المكتب الاستشاري لرعاية الأعمال، البحرين، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٦

٧٤ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٧٦

٧٥ السابق، ص ٢٦٨، ٢٦٩

٧٦ عيسى محمد الغزالي: المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التسعون، السنة التاسعة، فبراير ٢٠١٠، ص ٣، محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٣

٧٧ صادق جعفر: لمحات من واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص ٢، ٦

78 Moses L. Pava. 2008. Why Corporations Should Not Abandon Social Responsibility ،Journal of Business Ethics ،vol 83, p 811

٧٩ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، ج ١٠٠، إبريل ٢٠١٦، ص ٥٠٩

80 Amba-Rao, S.C. ibid, p 555

* استاذ اقتصاد أمريكي قام بتدريس السياسة العامة والاقتاد في جامعة كاليفورنيا وجامعة هارفارد، في عام ٢٠٠٨، صنفته مجلة التايم ضمن أحد أفضل عشرة أعضاء في مجلس الوزراء في القرن، ووضعته مجلة وول ستريت جورنال في عام ٢٠٠٨ في المرتبة السادسة في قائمة أكثر مفكري الأعمال تأثيرًا، يؤيد حقوق المثليين أو الشواذ، ويدعم الحق في الإجهاض، كما يرفض بشدة عقوبة الإعدام، له ١٨ كتاب أهمهم The Work of Nations، Saving Capitalism، Economics in Wonderland، تولى وزارة العمل من ١٩٩٣: ١٩٩٧

81 Moses L. Pava. ibid, p 805

* عالم اقتصاد أمريكي ١٩١٢: ٢٠٠٦، عمل بجامعات ويسكونسن وكولومبيا ومينسوتا وشيكاغو، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ١٩٧٦، انتقد الكينزية بشدة ووضع نظرية اقتصادية بديلة هي المدرسة النقدية، أثرت أفكاره الخاصة بالسياسة النقدية والضرائب والخصخصة ورفع القيود على الشركات على السياسات الحكومية خاصة في الثمانينات. من أشهر كتبه A Monetary History of the United States، A Theory of the Consumption Function، Capitalism and Freedom.

* أستاذ أخلاقيات العمل أمريكي ١٩٤١ – أستاذ بجامعة لويلا ، توى رئاسة جمعية أخلاقيات العمل، ومجلة أخلاقيات العمل، من أهم كتبهEthics and the Conduct of Business Ethics in Finance, Finance Ethics: Critical Issues in Theory and Practice ,

82Altman, M.C. ibid, p 253

* أستاذ أخلاقيات العمل في جامعة كاليفورنيا وغيرها من الجامعات ١٩٤٧ – من أهم كتبه

, Global .Global Trade Linkages: National Security and Human Security Challenges in Responsible Business

83 Moses L. Pava. ibid, p 807

84 Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 688: 690

٨٥ حسين عبد المطلب الأسرج: المسؤولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٧١، ٧٢

٨٦ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص ٢٤

٨٧ د. إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٢٨٣

88 Aßländer, M.S. 2011. Corporate Social Responsibility as Subsidiary Co-Responsibility: A Macroeconomic Perspective. Journal of Business Ethics, vol 99, p 118.

٨٩ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥٢٠

90 Aßländer, M.S. ibid ،p 118

٩١ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥٢٠

٩٢ عبد الله على عبد الله عوده: المسئولية الاجتماعية للشركات نحو دعم خدمات الجمعيات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان– كلية الخدمة الاجتماعية، ع ٣٧، ج٦، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٨٢٦

٩٣ أحمد السيد محمد الدقن: المسؤولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ١٥

94 Aßländer, M.S. ibid, p 118

95 Aßländer, M.S. ibid ،p 118

٩٦ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥٢٠

97Aßländer, M.S. ibid ،p 118

98Aßländer, M.S. ibid ،p 118

٩٩ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥٢١

١٠٠ جامشيد جيه إيراني: المسئولية الاجتماعية لرأس المال في التجربة الهندية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ١ نوفمبر ٢٠٠٢، ص ١

١٠١ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٦٨: ٢٧٣

١٠٢ صادق جعفر: لمحات من واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص ٣، ٤. أبراهيم عبد الله عبد الرؤوف: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٦٨: ٢٧٣

103 Ramasamy, B., Yeung, M.C.H. & Au, A.K.M. ibid ،p 69

١٠٤ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٧٧

105 Aßländer, M.S. ibid ،p 116 ،117

106Feldmann, J., Kelsay, J., & Brown, H. (1986). ibid ،p 107

١٠٧ فهد حمد المغلوث: المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على المجتمع نموذج تطبيقي للتخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية وبرامج مقترحة لاقتصاديات المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٣٨. محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٤

108Aßländer, M.S. ibid ،p 119

109 Aßländer, M.S: ibid ،p 115

110 Darryl Reed: ibid ،p 27 ،28

* المنظمة الدولية للمقاييس International Organization For Standardization اختصارًا ISO

١١١ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٧٨، ٣٧٩

١١٢ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥١٦، ٥١٧

١١٣ محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٨

114 John Kelsay, Hugh E. Brown Ill: ibid, p 108, 109

١١٥ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص ١٦: ٢٠

١١٦ محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في

مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٩

١١٧ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، مرجع سابق، ص ٥١٦، ٥١٧

١١٨ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص ١٦: ٢٠

١١٩ على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٧٦

120 Valentine, S., Fleischman, G. 2008. Ethics Programs, Perceived Corporate Social Responsibility and Job Satisfaction. Journal of Business Ethics, vol 77, p 160

121Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 684

١٢٢ عيسى محمد الغزالي: المسؤولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٦، ٧

123 Amba-Rao, S.C. ibid, p 556

١٢٤ مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: مرجع سابق، ص ٥١٧

١٢٥ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص ١٦: ٢٠. عيسى محمد الغزالي: المسؤولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٦، ٧

١٢٦ محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٧٨

١٢٧ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص ١٦: ٢٠

١٢٨ إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٢٧٠: ٢٧٢

129Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M.. ibid, p 685 ،686

130 Ibid ،p 686

131Ramasamy, B., Yeung, M.C.H. & Au, A.K.M. ibid ،p 64

132 Ibid ،p 68 ،69

١٣٣ إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٢٩٤، ٢٩٥

١٣٤ فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات، ص٧

١٣٥ محمد فضل: تعديلات مرتقبة بقواعد تصنيف الشركات بمؤشر المسئولية الاجتماعية، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠، الاسترداد في ١ نوفمبر ٢٠٢٠ في https://bit.ly/2PPOdru

١٣٦ إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق، ص ٢٨٠، ٢٨١

١٣٧ اعتمد الباحث فيما يتعلق بمنجم السكري على العديد من المصادر أهمها موقع الشركة https://bit.ly/31RMuVt

١٣٨ يدين الباحث بالشكر والدعاء بالرحمة والمغفرة للمهندس عصمت الراجحي مدير العلاقات العامة لمنجم السكري رحمه الله في التواصل مع الباحث ومده بكل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمنجم موثقًا بالأدلة عبر أحاديث متعددة عبر الفيسبوك

* تم الرجوع فيما يتعلق بشركات العربي لموقع الشركة على شبكة الانترنت في نوفمبر ٢٠٢٠ https://bit.ly/39zeDVN

* تم الرجوع فيما يتعلق بالبنك الأهلى المصري لموقع البنك على شبكة الانترنت في ديسمبر ٢٠٢٠ https://bit.ly/31Z8kX3

المراجع

١. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ١٠٧، ع ٥٢٣، يوليو ٢٠١٦

٢. إبراهيم مدكور وأخرين: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣

٣. أحمد السيد محمد الدقن: المسؤولية الاجتماعية للشركات: إطار مفاهيمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج ٢٠، ع١، يونيو ٢٠١١

٤. أحمد عز الدين عبد الله وآخرين: معجم القانون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٩

٥. أحمد مخلوف: الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، أكتوبر ٢٠٠٩

٦. أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثالث، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط٢، ٢٠٠١

٧. إيهاب محمد يونس: دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة– كلية التجارة، مج ٣٤، ع ٣، ٢٠١٠

٨. جامشيد جيه إيراني: المسئولية الاجتماعية لرأس المال في التجربة الهندية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ١ نوفمبر ٢٠٠٢

٩. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢

١٠. جهاد خليل الوزير: دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين، واستقرار الأسواق المالية، المؤتمر السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني ، ٢٠٠٧

١١. حسين عبد المطلب الأسرج: المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، مج ١٦، ع ٢٣، ٢٠١٢

١٢. د. محمد كمال أبو عمشة: تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، السنة ٣٩، العدد ١٤٩، إبريل ٢٠١٣

١٣. صادق جعفر: لمحات من واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مملكة البحرين، المكتب الاستشاري لرعاية الأعمال، البحرين، أكتوبر ٢٠٠٧

١٤. صورية بوطرفة: التغيير الثقافي ودوره في ترسيخ أخلاقيات الأعمال في منظمات الأعمال، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع ١١، ٢٠١٨

١٥. طارق حماد: حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف في مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥

١٦. عبد الرزاق سلام: دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين، دراسات، جامعة عمار تليجي بالأغواط، ع ٧٠، سبتمبر ٢٠١٨

١٧. عبد الله على عبد الله عوده: المسئولية الاجتماعية للشركات نحو دعم خدمات الجمعيات الأهلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان– كلية الخدمة الاجتماعية، ع ٣٧، ج٦، أكتوبر ٢٠١٤

١٨. على محمود موسى: المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، المسؤولية الاجتماعية لشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة جدارا، أربد، أكتوبر ٢٠١١

١٩. علي العبد خليل سعادة: مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد ٧٥/ ٧٦، مارس ٢٠٠٨

٢٠. علي عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد: مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧

٢١. عيسى محمد الغزالي: المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التسعون، السنة التاسعة، فبراير ٢٠١٠

٢٢. فاطمة الزهرة ابن نامة: أخلاقيات الأعمال كميزة تنافسية لمنظمات الأعمال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ع ٣، يوليو ٢٠١٢

٢٣. فهد حمد المغلوث: المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على المجتمع نموذج تطبيقي للتخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية وبرامج مقترحة لاقتصاديات المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان- كلية الخدمة الاجتماعية، ع ٣١، ج١، أكتوبر ٢٠١١

٢٤. فؤاد محمد عيسى: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دون بيانات

٢٥. محمد حبوش: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧

٢٦. محمد خليل، شحاتة شحاتة: مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧

٢٧. محمد سليمان: حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦

٢٨. محمد سمير الصبان: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩١

٢٩. محمد طارق يوسف: الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧

٣٠. محمد طارق يوسف: العدل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية للشركات والبنوك والدولة، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، جمعية الضرائب المصرية، مج ١٩، ع ٧٤، مايو ٢٠٠٩

٣١. محمد عيد بلبع: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتمية الإدارية، مج ٣٨، ع ٤، ديسمبر ٢٠١١

٣٢. محمود ناصر الحازمي: مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء "المشاكل – العقبات – الحلول الممكنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للدراسات العليا، ٢٠١١، مرجع سابق، ٢٠١١

٣٣. مرفت سليمان: المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، ج ١٠٠، إبريل ٢٠١٦

٣٤. مها محمود رمزي: الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨
٣٥. نور الهدى توكل: أخلاقيات الإدارة والمسئولية الاجتماعية للمنظمات، مجلة التنمية الإدارية، س ٢٦، ع ١١٦، يوليو ٢٠٠٧

٣٦. هوام جمعة وآخرين: الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، الملتقي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ١٨-١٩/١١/٢٠٠٩

مراجع باللغة الإنجليزية

1- Altman, M.C. 2007. The Decomposition of the Corporate Body: What Kant Cannot Contribute to Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 74
2- Amalia Rizki and Atika Jasmine: Investor Protection, Corporate Governance, Firm Value: Research on the Companies in Asia, The 2018 International Conference of Organizational Innovation Volume 2018
3- Amba-Rao, S.C. 1993. Multinational corporate social responsibility, ethics, interactions and Third World governments: An agenda for the 1990s. Journal of Business Ethics, vol 12.
4- Argandoña, A. 1999. Business Ethics in Spain. Journal of Business Ethics, vol 22.
5- Aßländer, M.S. 2011. Corporate Social Responsibility as Subsidiary Co-Responsibility: A Macroeconomic Perspective. Journal of Business Ethics, vol 99,
6- Burke, J,. & Clark, C. 2008. Boards and Shareholders: Bridging the Divide. Edited by Goranova, M. & Ryan, L Verstegen, Shareholder Empowerment A New Era in Corporate Governance. England: PALGRAVE MACMILLAN, P 145
7- Byrne, E.F. Business Ethics: 2002. A Helpful Hybrid in Search of Integrity. Journal of Business Ethics, vol 37, vol 37

8- Cacioppe, R., Forster, N. & Fox, M. 2008. A Survey of Managers' Perceptions of Corporate Ethics and Social Responsibility and Actions that may Affect Companies' Success. Journal of Business Ethics, vol 82

9- Davies, M& Paterson, R& Wilson, A. 1997. UK GAAP Generally Accepted Accounting Practice in the United Kingdom, Fifth edition, MACMILLAN REFERENCE LTD, London, Page 1701

10- Dierksmeier, C. 2011. The Freedom–Responsibility Nexus in Management Philosophy and Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 101.

11- Donald Nordberg. 2011. Corporate Governance Principles and Issues, SAGE Published Ltd, London, p xi

12- Ezzamel, m., & Watson, R. 2005. Boards of Directors and the Role of Non-executive Directors in the Governance of Corporations, Edited by Keasey,K. & Thompson, S& Wright, M. Corporate Governance Accountability, Enterprise and International Comparisons. England: John Wiley & Sons Ltd.

13- Feldmann, J., Kelsay, J., & Brown, H. (1986). Responsibility and Moral Reasoning: A Study in Business Ethics. Journal of Business Ethics, vol 5(2)

14- Moses L. Pava. 2008. Why Corporations Should Not Abandon Social Responsibility ،Journal of Business Ethics ،vol 83.

15- Petra Nix and Jean Jinghan Chen. 2013. The Role of Institutional Investors in Corporate Governance, PALGRAVE MACMILLAN, uk

16- Ramasamy, B., Yeung, M.C.H. & Au, A.K.M. 2010. Consumer Support for Corporate Social Responsibility (CSR) The Role of Religion and Values. Journal of Business Ethics, vol 91.

17- Reed, D. (1999). Three Realms of Corporate Responsibility: Distinguishing Legitimacy, Morality and Ethics. Journal of Business Ethics, vol 21

18- Sean Valentine ،Gary Fleischman: Ethics Programs ،Perceived Corporate Social Responsibility and Job Satisfaction ،Journal of Business Ethicsvol 77 ،2008

19- Sobhy, N. Abdel Megeid. April 2015. Effect of Corporate

Governance on Working Capital Management and Financial Performance, Journal of Thought Accounting, Volume 19, Issue 1.

20- Sorour, k. (2014). Corporate Governance Reform in Egypt: Achievements and Challenges Ahead, in Ediro, Samuel O. Idowu • Kiymet Tunca C¸ liyurt, Corporate Governance An International Perspective, New York: Springer.

21- Sviesa Leitoniene, S. & Sapkauskiene, A. 2015, December, Quality of Corporate Social Responsibility Information, Procedia - Social and Behavioral Sciences, VOL 213.

22- The World Bank: Corporate Governance, February 24, 2016, accessed may 20, 2020, in https://bit.ly/32MiRFK

23- van den Berghe, L. 1999. International Standardisation of Good Corporate Govemance, Kluwer Academic Publishers, p 24

24- Velentzas J., Broni G., Skalidis L. (2017) Corporate Governance: Legal, Managerial, and Auditing Dimensions. In: Tsounis N., Vlachvei A. (eds) Advances in Applied Economic Research. Springer Proceedings in Business and Economics. New York, Springer

25- Wagdy M. Abdalla: 2008. Accounting, Finance, and Taxation in the Gulf Countries, PALGRAVE MACMILLAN, , New York.

26- William I. Sauser, Jr. 2005. Ethics in Business: Answering the Call. Journal of Business Ethics, vol 58

27- Yoshikawa, T., Phan, P.H. 2001, Alternative Corporate Governance Systems in Japanese Firms: Implications for a Shift to Stockholder-Centered Corporate Governance. Asia Pacific Journal of Management, vol 18.

28- ZAAZOU, z. Jul 2015, CORPORATE GOVERNANCE AND ITS ROLE IN ADMINISTRATIVE AND ECONOMIC REFORM AN OVERVIEW OF EGYPT'S CORPORATE GOVERNANCE PRACTICES, International Journal of Research in Business Management, Vol. 3, Issue7,

مواقع من شبكة الإنترنت

1- What Is Transparency in http://www.transparency.org/what-is-corruption/#what-is-transparency

٢- محمد فضل: تعديلات مرتقبة بقواعد تصنيف الشركات بمؤشر المسئولية الاجتماعية، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠، الاسترداد في ١ نوفمبر ٢٠٢٠ فيhttps://bit.ly/2PPOdru

٣- موقع شركة سينتامين للمناجم https://bit.ly/31RMuVt

٤- موقع شركة العربي https://bit.ly/39zeDVN

٥- موقع البنك الأهلي المصري https://bit.ly/31Z8kX3

٦- موقع الحوكمة على الانترنتwww.hawkama.net:28/4/2011

Abstract

Business ethics is an important branch of applied philosophy, which appeared in the second half of the 20th century. It is the result of unpopular behavior in the business field, especially the behavior of large companies Morality pursues maximum profit.

Although the emergence of business ethics, but there is a gap in practical application, the company must comply with ethical behavior, which is the smallest and necessary, there has been the intervention of corporate governance In many areas, efforts have been made to bridge the ethical gap between law and decision-making. Corporate governance depends on regulating the relationship between owners and different stakeholders, protecting the rights of minority and young investors, and realizing a series of pillars of economic development, the most important of which is transparency, Disclosure and corporate social responsibility obligations.

Despite the multiplicities of social responsibility, they focus on the contribution of the company to take responsibilities towards various stakeholders. Several aspects include economic, legal, humanitarian and ethical aspects. Concentrated in certain areas, particular social work, combating corruption, human development, employment and environmental protection, within the framework of ethical responsibility.

We explained corporate social responsibility (CSR) through its inception, evolution and various definitions, proof and opposition views, their basic principles, and the relationship between them and their fields, and some forms of companies applied to them in Egypt, and we are still in the statement we have reached and recommended

Keywords: Business ethics, corporate governance, social responsibility, principles and areas of corporate social responsibility, corporate social responsibility in Egypt.